كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

أثر الخلاف عند أبي حيان في الارتشاف
دراسة نحوية

إعداد

د/ جمال حسن بشندي عيسى

أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

تتبع هذا البحث ما ورد في كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي من الخلاف الذي ينبني عليه معنى كلاميٌّ.

وخلص إلى أن أثر هذا النوع من الخلاف إنما يظهر في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، أو في الإتباع بالنعت والعطف، أو في التقديم والتأخير.

وبناءً على ذلك جاء البحث في ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومتبوعة بخاتمة، وفهارس فنية.

واشتملت هذه المباحث على اثنتي عشرة مسألة، ذكرتُ أثر الخلاف عند أبي حيان في كل منها، مسبوقًا بدراسة تحليلية مفصلة لأقوال النحويين فيها، وملحقًا بتحقيق أثر الخلاف الذي أورده في كل منها، وبيان من سبقه إليه، ومن تبعه، أو خالفه فيه، مع بيان رأي الباحث في كل منها.

وكان من أهم نتائج هذا البحث ما يأتي:

١- أن ما ذكره أبو حيان في (الارتشاف) من أثر الخلاف بين النحويين منه ما هو مسلوخٌ منتزعٌ من كلام السابقين، ومنه ما لم أره لغيره، وقد راعيت التنبيه على ذلك عند دراسة كل أثر منها.

٢- أن الذي انتهت إليه بعض الدراسات الحديثة من ذِكْر أقسام الخلاف، وما ينبني على كل قسم مأخوذٌ من تقسيم أبي حيان الخلافَ بين النحويين إلى خلاف يُجْدِي، وخلاف لا يُجْدِي كبير فائدة.

ولا أعلم أحدًا من النحويين سبق أبا حيان إلى هذا التقسيم، وهو في غاية الدقة والإحكام؛ إذ يفضي إلى أن الخلاف الذي لا ينبني عليه حكمٌ لفظيٌّ، أو معنى كلاميٌّ لا يخلو من فائدة من جهة ما يلزم من بيان مقاصد الكلام، وتنقيح وجه

الحكمة في الصناعة النحوية، لا من جهة أن تنبني عليه فائدةٌ كلاميةٌ؛ لأنه لا يؤدّى إلى الوقوف على كيفيّة التكلم.

وعلى هذا النحو ينبغي أن يُحْمَل ما ورد على لسان النحويين من نحو قولهم: « وهذا الخلاف لا يُجْدِي فائدة » ، وقولهم: « وهذا الخلاف مما لا طائل فيه ».

وأما ما ذهب إليه بعض الباحثين من حمل هذه العبارات على ظاهرها، وعَدّ هذا الخلاف من شوائب النحو، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع شكوى المتعلمين من صعوبته فالذي يظهر لي أنه لم يقف على كلام أبي حيان في هذا الباب، ودعواه مردودة من ثلاثة أوجه يأتي بيانها في موضعها من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

The summary of the research

The research follows what is mentioned in the book ''the quintessence and purport of the tongue of the Arabs " by Abi Hayyan of Andalusia about the dispute on which the meaning of my words is based .

He concluded that the effect of this type of disagreement is manifested in maleness ,femininity, deference and pluralism, or in adhering to the adjective and addition or in presenting and delaying .

Accordingly ,the research came in three sections preceded by an introduction and a preface ,followed by a conclusion and technical indexes.

This study included twelve debatable issues which mentioned the impact of the dispute in Abi Hayyan in each of them ,preceded by a detailed analytical study of the narratives of the grammarians in it and in order to investigate the impact of the dispute that he mentioned in each of them and a statement of his predecessors and those who followed him ,with the opinion of the researcher in each of them .

The most important results of this research were the following :

1-the conclusion of some recent studies of the sections of the dispute and what is based on each section taken from the division of Abi Hayyan's dispute between the grammarians to the dispute is useful ,and disagreement is useless .

I don't know if there were any of the grammarians has preceded Abi Hayyan in this division which is very precise and strict .it leads to that the dispute on which no verbal rule is based ,or the meaning of my words is not without benefit from the necessary of statement of purposes of speech ,the

grammatical industry ,on the one hand isn't based on verbal utility ,because it does not rely on how to speak .
In this way ,he should explain the words of the grammarians about their saying
"this dispute isn't useful ". and saying :"this disagreement is useless ".
As for what some researchers have said to construes these words on its face ,this dispute is considered from the impurities of the grammar ,and one of the most important reasons that led to the rise of the complaint of the learners of his difficulty ,which shows me that he didn't stand on the words of Abi Hayyan in this section , the statement comes in the place of this research ,God willing .
2- what Abi Hayyan said in AL artshaf is the effect of the difference between the grammarians of it and what is stolen from the words of the former ,and from it,what I have not seen for anyone else .

مُقَدِّمَة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد ،،،

فقد نص أبو حيان في مقدمة (الارتشاف) على أنه نَفَّضَ عليه بقية كتبه؛ ليستدرك في هذا الكتاب المُجَرَّد من الاستدلال والتعليل ما أغفله من فوائد كتابه المُطَوَّل (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، وليكون هذا المجرد مختصًا عن ذلك المُطَوَّل بمثل هذه الزوائد. قال: «ولما كان كتابي المسمى بـ (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، وفَرَّعَ بما حازه تآليف الأصحاب، رأيت أن أجرد أحكامه عاريةً – إلا في النادر – من الاستدلال والتعليل، وحاويةً لسلامة اللفظ، وبيان التمثيل؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل، ونفضت عليه بقية كتبي؛ لأستدرك ما أغفلته من فوائده ، وليكون هذا المجرد مختصًا عن ذلك بزوائده»[1].

ومن جملة ما أغفله من فوائد (التذييل والتكميل) الكلام على أنواع الخلاف ، وضابط كل نوع ، فاستدرك هذا كله في (الارتشاف).

وكان من هذه الأنواع التي أوردها وحررها ذلك الخلافُ الذي ينبني عليه معنى كلاميٌّ. قال: «وإنما الخلاف الذي يُجْدِي هو فيما يؤدي إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي»[2].

(١) الارتشاف : ٣/١ .

(٢) السابق : ١٥٠٦/٣.

ومن أمثلة ذلك – عند أبي حيان – الخلاف في تقديم الفاعل على عامله باقيًا على فاعليته. قال: «وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون (الزيدان قام، والزيدون قام) ولا يجيز ذلك البصريون»[1].

وقد تتبع هذا البحث ما ورد في (الارتشف) من هذا النوع؛ بغية الوقوف على ما فيه من لطائف ، وما يستتبعه من نفائس، وما ينبني عليه من معان كلامية تظهر في نحو التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، والإتباع، والتقديم والتأخير؛ ولذا سميته:

(أثر الخلاف عند أبي حيان في الارتشاف دراسة نحوية)

الدراسات السابقة :

لا يخفى أن المصنفات والبحوث في الخلاف النحوي أكثر من أن تحصى؛ ولذا رأيت قصر الدراسات السابقة لهذا البحث على تلك التي يحمل عنوانها شيئًا من الخلاف النحوي في كتاب (الارتشاف)، أو يتضمن الكلام على أثر الخلاف بين النحويين.

ومن هذه الدراسات التي وقفت عليها ما يلي:

١- الاختلاف النحوي بين البصريين: أسبابه ، وأثره في تطور النحو العربي. رسالة ماجستير للباحثة: ندى إبراهيم عبد الله أحمد. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: ٢٠٠٩م.

وقد كشف البحث في الفصل الرابع عن المقصود بالأثر في هذه الدراسة، حيث حمل هذا العنوان: (أثر الاختلاف البصري في تقعيد النحو العربي).

٢- ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للدكتور: محمد حسين صبرة. دار غريب. القاهرة : ٢٠٠١م.

---

(١) الارتشاف : ١٣٢٠/٣ ، وينظر : تذكرة النحاة : ٦٩٤.

وهو كتاب صغير يقع في نحو (٨٧) صفحة، وقد تناول فيه صاحبه ما ترتب على الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين من ثمار حسنة، وأخرى سيئة، أما الحسنة فمنها: اكتمال صرح النحو والصرف، وتخريج نحاة آخرين، وتيسير النحو، وزيادة بعض التراكيب. وأما السيئة فمنها: تغيير الروايات، وكثرة الآراء والتقديرات، والتخريجات، وصعوبة النحو، والتحامل والتعصب، وغبن العلماء.

٣- الخلاف بين البصريين والكوفيين وأثره في تطور الدراسة النحوية حتى نهاية القرن السادس الهجري. رسالة دكتوراه للباحث: السيد رزق الطويل. جامعة الأزهر. القاهرة: ١٩٧٤م، وقد طبعت هذه الرسالة في (المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة: ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م) بعنوان: (الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم).

وقد نص الباحث في المقدمة على أن «هذه الدراسة تحصي مسائل الخلاف سواء أكانت أصولية أم قضايا نحوية ، أم مسائل جزئية ، ثم تلقي عليه نظرة تقويم تبين الآثار الناتجة عن هذا الخلاف»[١] ثم أوضح المقصود بهذه الآثار فقال: «وفي الفصل الثالث تتبعت نتائج الخلاف وآثاره في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن السادس الهجري مشيرًا إلى ما ظهر من مدارس متعددة في بغداد ومصر والأندلس»[٢].

وبالرجوع إلى هذا الفصل تبين أنه تناول فيه تأثير الخلاف في مسيرة الدراسات النحوية ، ونشأة المدرسة البغدادية واتجاهها وأعلامها ، وبعضًا من آرائها، والمدارس النحوية في مصر والأندلس[٣].

(١) الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم : ٨ .

(٢) السابق : ١٠.

(٣) الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم : ٥٣٥.

٤- الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان. رسالة ماجستير للباحثة: مثيبة راقي الشريف. جامعة أم القرى. السعودية: ١٤٣٢-١٤٣٣هـ.

وقد ذكرت الباحثة في ملخص البحث أنها قامت بدراسة بعض المسائل الخلافية في باب المرفوعات من كتاب (الارتشاف) ، وصرحت بأن هذه المسائل شكلت مادة علمية كبيرة ، وأنها لم ترد في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري).

٥- قيمة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين للدكتورة: حنان محمد أحمد أبو لبدة. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها. المجلد: (١١) العدد:(٤): ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م.

وتضمن هذا البحث الكلام على أسباب الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأورد آراء القدامى والمحدثين فيه، ثم ذكر أن الخلاف النحوي على قسمين: خلاف يؤثر في الاستعمال اللغوي، وخلاف لا يؤثر فيه.

وخلص إلى أن قيمة الخلاف بين البصريين والكوفيين في المسائل التي يؤثر الخلاف فيها في الاستعمال اللغوي تتمثل في أمرين : أحدهما : الاتساع في استعمال اللغة، والآخر: إغناء اللغة بالتراكيب والأساليب التي أفرزها الخلاف.

وأما قيمة الخلاف في المسائل التي لا يؤثر الخلاف فيها في الاستعمال اللغوي فتتمثل في أنها تسهم في تدريب المتعلمين على ما يتضمنه الخلاف من أصول نحوية، وأدلة عقلية، ثم ذكر أن الخلاف في هذا النوع من المسائل إما أن يكون في الإعراب، أو في العوامل والعلل، أو في التأصيل.

وقد ظهر لي أن هذا الذي انتهى إليه البحث من أقسام الخلاف، وما ينبني على كل قسم مأخوذٌ من كلام أبي حيان في (الارتشاف) على ما يأتي بيانه في التمهيد إن شاء الله تعالى.

خطة البحث :

جاء هذا البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة، وفهارس فنية:

المقدمة : وفيها ذكرت سبب اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة له، وخطة البحث فيه.

التمهيد : أنواع الخلاف عند أبي حيان في الارتشاف.

المبحث الأول : أثر الخلاف في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع.

المبحث الثاني : أثر الخلاف في الإتباع بالنعت أو العطف.

المبحث الثالث : أثر الخلاف في التقديم والتأخير.

الخاتمة : وفيها ذكرت أهم نتائج البحث .

الفهارس : وفيها اقتصرت على فهرس للمصادر والمراجع ، وآخر لمحتويات البحث.

وأما عن الدراسة فجاءت على النحو التالي:

١. جمعت ما تفرق في (الارتشاف) من كلام أبي حيان على الخلاف الذي ينبني عليه معنى كلاميٌّ .

٢- وضعت عنوانًا للمسألة التي ورد فيها أثر هذا النوع من الخلاف، وكانت جملة هذه المسائل اثنتي عشرة مسألة، وكان نصيب المبحث الأول خمسًا، والثاني أربعًا، والثالث ثلاثًا.

٣- ذكرت نص كلام أبي حيان في كل مسألة، مسبوقًا بدراسة تحليلية مفصلة لأقوال النحويين فيها، وملحقًا بتحقيق أثر الخلاف الذي أورده أبو حيان في كل منها، وبيان من سبقه إليه، ومن تبعه، أو خالفه فيه من النحويين.

٤- ختمت كل مسألة بتعقيب ، أبرزت فيه ما لا سبيل إلى ذكره في الدراسة ، مع بيان رأي الباحث في كل منها .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

تمهيد

أنواع الخلاف عند أبي حيان في الارتشاف

من المعروف أن أبا حيان الأندلسي وضع كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) بعد أن رسخت قدمه في العربية ، ونَضِجَتْ خبرته في علومها، فهو خلاصة علم أبي حيان ، ونتاج حياته اللغوية الحافلة بالدرس والتحصيل.

ومن منهج أبي حيان في هذا الكتاب الاستيعاب التام لآراء النحويين على اختلاف نزعاتهم، وتناول هذه الآراء بالنقد، والتعقيب، والمناقشة، والترجيح، مع وجازة اللفظ وفصاحته، ودقة العبارة وإحكامها(١).

وانتهى نظر أبي حيان في هذا الكتاب إلى أن الخلاف النحوي قسمان:

الأول : خلاف يُجْدِي ، وهو ما لا يخلو من أحد أمرين:

١- أن يؤدي إلى حكم من الأحكام التي تعني الناظر في هذه الصناعة، كالجواز، والوجوب، والمنع، وغير ذلك من الأحكام المعروفة بالأحكام النحوية(٢).

قال أبو حيان: «وإنما الخلاف الذي يُجْدِي هو فيما يؤدي إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي»(٣).

---

(١) ينظر : الارتشاف : ٣/١ .

(٢) قال السيوطي – في الاقتراح : ٤٨ – «الحكم النحوي ينقسم إلى واجب ، وممنوع ، وحسن، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء». وقال – أيضًا – في الاقتراح: ٥٣-: ««ينقسم الحكم النحوي – أيضًا – إلى رخصة وغيرها ، والرخصة : ما جاز استعماله لضرورة الشعر ، ويتفاوت حسنًا وقبحًا».

(٣) الارتشاف : ١٥٠٦/٣.

٢- أن يترتب على هذا الخلاف معنى كلاميٌّ يظهر في نحو التذكير والتأنيث، والتثنية، والجمع، والإتباع، والتقديم والتأخير، وهذا القسم هو موضوع هذا البحث، وهو المراد بقوله: «أو معنى كلامي»، ومن أمثلته عنده الخلاف في توسط خبر (عسى) المقرون بـ(أن). قال: «وتظهره ثمرة الخلاف في التثنية، والجمع، فعلى الجواز تقول: عسى أن يقوما أخواك، وعلى المنع تقول: عسى أن يقوم أخواك»[١].

الثاني : خلاف لا يُجْدِي كبير فائدة، وهو كل خلاف لا ينبني عليه أثرٌ في الصناعة، أو فائدة في الكلام، وذلك كالخلاف في أصل الإعراب . قال أبوحيان: «والإعراب عند البصريين أصلٌ في الأسماء ، فرعٌ في الأفعال ، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والأفعال ، وعند المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة»[٢].

ومن ذلك الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلا). قال أبو حيان: «ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول»[٣].

ولا أعلم أحدًا من النحويين سبق أبا حيان إلى هذا التقسيم، والذي ذكروه إجماع العرب على ترك التكلم بما لا فائدة فيه؛ إذ لا معنى للتكلم به[٤]؛ ولذا منعوا الابتداء بالنكرة غير المقيدة. قال ابن السراج: «وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به»[٥].

---

(١) الارتشاف : ٣/١٢٣٠.

(٢) السابق : ٢/٨٣٤ .

(٣) السابق نفسه : ٣/١٥٠٦.

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/٥٣٧ .

(٥) الأصول : ١/٥٩ .

على أن كثيرًا من النحويين تبع أبا حيان في هذا التقسيم، كابن عقيل، والشاطبي، والأشموني، والصبان[١].

قال الشاطبي: «مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده،،أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك، أمرٌ لا تنبني عليه فائدةٌ كلامية»[٢].

تعقيب :

في ضوء ما سلف يظهر أمران:

الأول : أن تقسيم أبي حيان الخلاف إلى خلاف يُجْدِي، وخلاف لا يُجْدِي إنما هو من جملة ما وعد به في مقدمة (الارتشاف)، وليس له ذِكْرٌ في (التذييل والتكميل).

ومن دلائل ذلك أنه أورد الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر في نحو ثلاث عشرة صفحة من كتابه (التذييل والتكميل) ليس في شيء منها حديثٌ عن جدوى هذا الخلاف أو عدم الجدوى فيه[٣].

الثاني : أن الخلاف الذي لا ينبني عليه حكمٌ لفظيٌّ، أو معنى كلاميٌّ لا يخلو من فائدة تتمثل في تنقيح وجه الحكمة في الصناعة النحوية، فالكلام فيه حسب الترجيح، وَجلبِ الأدلّة عليه إنّما هو من جهة ما يلزم من بيان مقاصد الكلام، والنزول إلى مقام صاحبه؛ لبيان ارتضاء ما ارتضاه، وتزييف ما زيفَه، لا من جهة أن تنبني عليه فائدةٌ كلاميةٌ ؛ لأنه لا يؤدّى إلى الوقوف على كيفيّة التكلم[٤]؛ ولذا كان ما سلف من قول أبي حيان – في الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلا)–: «ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة»، وقوله – في الخلاف في أصل الإعراب –

(١) ينظر ابن عقيل١/٢٠١، والهمع : ٩٢/١، ٣٥٩، والأشموني: ١٨٣/١، والصبان: ٢٨٤/١.
(٢) المقاصد الشافية : ٢١/٢.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل : ٢٥٧/٣ – ٢٧٠ .
(٤) ينظر: المقاصد الشافية : ٢١/٢.

: «وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة» في غاية الدقة والإحكام، وقد تبعه فيه الشاطبي[١]، وينبغي أن يُحْمَل عليه ما ورد على لسان النحويين من نحو قولهم: «وهذا الخلاف لا يُجْدِي فائدة»[٢]، وقولهم: «وهذا الخلاف لفظي»[٣] ، وقولهم: «وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»[٤].

ويبدو أن بعض الباحثين لم يقف على كلام أبي حيان في هذا الباب؛ ولذا حمل ما سلف من عبارات النحويين على ظاهرها، وعَدَّ هذا الخلاف وما جرى مجراه من شوائب النحو، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع شكوى المتعلمين من صعوبته، فقال: «شاب النحوَ العربي منذ نشأته شوائبُ، وارتفعت شكوى المتعلمين من صعوبته وتعقده. ويرجع ذلك لأسباب متعددة منها:...تناولهم أمورًا لا علاقة لها بالنحو، ولا فائدة تؤدي إليها؛ لأنها لا تفيد نطقًا ، ولا تعصم لسانًا ، ولا تمنع خطأ. وذلك مثل : اختلافهم في الناصب بعد (الفاء والواو) أهو هذه الأدوات نفسها؟ أم (أنْ) مضمرة؟ أم أن الفعل منصوب على الخلاف؟ ومثل: خلافهم في رافع المبتدأ والخبر»[٥].

وفي هذا القول نظرٌ من ثلاثة أوجه :

(١) قال في المقاصد الشافية : ٣/١٣٤ : «وعلى الجملة فمثل هذه المسائل لا يُجْدِي فيها الخلاف فائدة عير تنقيح وجه الحكمة الصناعية».

(٢) الهمع : ١/٣٥٩ .

(٣) شرح الأشموني : ١/١٨٣.

(٤) شرح ابن عقيل : ١/٢٠١.

(٥) ينظر : البحث اللغوي عند العرب للدكتور: أحمد مختار عمر : ١٤٦ : ١٥١.

١- أنه لو خلا الخلاف من شيء من الفائدة لكان ضربًا من اللغو والعبث، وذلك بعيدٌ عن مقاصد النحويين من هذا العلم، وقد نقلوا إجماع العرب على ترك التكلم بما لا فائدة فيه؛ إذ لا معنى للتكلم به[١]؛ فضلاً عن الخلاف فيما لا فائدة فيه.

٢- أنه لو سُلِّمَ خلو الخلاف من الفائدة فلا يُسَلَّم دعوى أنه من شوائب النحو، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع شكوى المتعلمين من صعوبته؛ وذلك أن هذا الخلاف ليس بدعًا في علم النحو، ولا بمعزل عن عيره من العلوم، بل هو قائمٌ في كل فرع من فروع العلم، ولم يَدَّعِ أحدٌ أن ذلك من شوائب هذا الفرع، أو من أهم الأسباب التي صدت عن سبيله، أو أدت إلى ارتفاع الشكوى من صعوبته.

وغاية الأمر أنهم أعرضوا عن هذا الرأي الطائش في الميزان، وردوه على صاحبه، وما أحسن قول القائل:

وَلَيْسَ كُلُّ خِلافٍ جاءَ مُعتَبَرًا .·. إلا خِلافٌ لَه حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ[٢].

٣- أن هذا النوع من الخلاف ليس قطعيًا، ولا موضع اتفاق، بدليل أن ما يراه بعض النحويين لا طائل من ورائه، ولا جدوى فيه قد يراه بعضهم ذا طائل وجدوى.

ومن دلائل ذلك ما ذهب إليه بعض النحويين من أن للخلاف في رافع المبتدأ والخبر فائدة[٣]، وقد مضى عما قريب على لسان أبي حيان أن الخلاف في ذلك لا يُجْدِي كبير فائدة، ووافقه في ذلك بعض النحويين، كابن عقيل، والشاطبي،

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٣٧/١ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لأبي الحسن بن الحصار من منظومته في علوم القرآن ، صرح بذلك السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن للسيوطي : ٤٤/١- ٤٥.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ٢٨٤/١، وحاشية الخضري: ٩٢/١، وحاشية الأمير على شرح الشذور: ٤٩.

والسيوطي، والأشموني[١]. قال ابن عقيل: «وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»[٢]، وقال الشاطبي: «مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك، أمرٌ لا تنبني عليه فائدةٌ كلامية، فالكلام في ذلك كله، وتسويد الأوراق به لا يُجدِي في المقصود من علم النحو مَزيدًا»[٣].

والذي يراه الباحث ما ذهب إليه بعض النحويين من أن للخلاف في رافع المبتدأ والخبر فائدة تظهر في موضعين:

أ- إذا قلت : (ضاربٌ – زيدٌ – في الدار) وذلك أنه على مذهب الكوفيين – وهو أن المبتدأ والخبر قد ترافعا[٤] – يلزم صحة الفصل بالمبتدأ (زيدٌ)[٥] بين الخبر (ضارب) وبين معموله (في الدار) فيصح تعلق (في الدار) بـ(ضارب).

وأما على مذهب سيبويه من أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء[٦] فلا يلزم؛ إذ المبتدأ (زيدٌ) يصير أجنبيًا من الخبر (ضارب) فلا يَفْصِل بينه وبين معموله، فيكون (في الدار) معمولاً لمحذوف، أي : يضرب في الدار[٧].

ب- إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو جالسٌ) وذلك أن ما ذهب إليه الأخفش من أن الرافع للمبتدأ والخبر عاملٌ معنويٌّ، وهو الابتداء[١] يترتب عليه صحةُ جعله من

(١) الهمع : ٩٢/١.
(٢) ينظر: الهمع : ٩٢/١، وشرح الأشموني: ١٨٣/١.
(٣) المقاصد الشافية : ٢١/٢.
(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٦٨/١ ، ٣٧٣ ، والإنصاف : ٤٤/١.
(٥) (زيد) في المثال مبتدأ على الأصح ؛ لعدم الاعتماد .
(٦) ينظر: الكتاب : ١٢٧/٢.
(٧) حاشية الأمير على شرح الشذور : ٤٩ .

عطفِ المفردات، بخلافه على بقية الأقوال؛ للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين[٢]. قال الصبان – في شرح قول الأشموني: «وهذا الخلاف لفظي»[٣]-: «أي: لا يترتب عليه فائدة، ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو جالسٌ) وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحًا على القول بأن العامل في الجزأين الابتداء ، بخلافه على بقية الأقوال ؛ للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين»[٤].

المبحث الأول

أثر الخلاف في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع

من المعاني التي يظهر فيها أثر الخلاف بين النحويين عند أبي حيان في (الارتشاف) التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع .

والأصل في هذه المعاني أن يكون لها علاماتٌ تدل عليها ، وتفرق بينها، إلا أنه لما كان المذكر أصل المؤنث ، والمفرد أصل الجمع لم يحتج المذكر ، أو

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١/١٥٥ ، والمساعد : ١/٢٠٦.

(٢) ينظر: حاشية الصبان : ١/٢٨٤ ، وحاشية الخضري : ١/٩٢.

(٣) شرح الأشموني : ١/١٨٣.

(٤) حاشية الصبان : ١/٢٨٤.

المفرد إلى علامة ؛ لأنه يُفْهَم عند الإطلاق ؛ إذ كان الأصل ، بخلاف الفرع (التأنيث ، والتثنية والجمع) فلا بد من علامة تدل عليه[1].

وقد تتبع هذا البحث ما ورد في (الارتشاف) من أثر الخلاف بين النحويين في هذا النوع ، وانتهى إلى أنه ورد في خمس مسائل تبدو في الصفحات التالية:

(١) ينظر : سر الصناعة : ١٠٨/١ ، وشرح المفصل : ٣٥٢/٣ ، والهمع : ٢٥٤/٣.

١- رفع الوصف الواقع مبتدأ الضميرَ المنفصلَ

المبتدأ قسمان: مبتدأ لـه خبر، نحو: الله أكبر، ومبتدأ لـه فاعلٌ سد مسد الخبر، وهو الوصف، كاسم الفاعل، نحو: أقائمٌ الزيدان، واسم المفعول، نحو: ما مضروبٌ العمران، والصفة المشبهة، نحو: أَحَسَنٌ أخواك، والمنسوب في نحو: أقُرَشِيٌّ أبواك؟[١].

ولا خلاف في رفع هذا الوصف الاسمَ الظاهرَ، نحو: (أقائمٌ الزيدان؟)، و(ما قائمٌ الزيدان[٢]) وفي رفعه الضميرَ المنفصلَ خلافٌ على مذهبين:

المذهب الأول :

مذهب البصريين : الجواز. قال أبو حيان : «ذهب البصريون إلى جواز ذلك، فيقولون: (أذاهبٌ أنتما؟) و(ما ذاهبٌ أنتم)»[٣].

واستدل هؤلاء بالقياس والسماع. أما القياس فإن الوصف إذا جرى على غير صاحبه برز منه الضمير المرفوع به ، نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربها هو) بلا خلاف بين النحويين في جواز ذلك ، مع أنه – إذ ذاك – جارٍ مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعه لم يبرز الضمير فيه ، بل كنت تقول : (زيدٌ هندٌ يضربها) فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنه جارٍ مجراه ، فكذلك خالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في :أقائمٌ أنتما؟ وشبهه[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل : ٢٦٨/١، والرضي: ٢٢٦/١، وتخليص الشواهد: ١٨١.

(٢) ينظر: الكتاب : ٤٥/٢، والإيضاح شرح المفصل : ١٩٥/١، وتوضيح المقاصد : ٤٧٠/١.

(٣) التذييل والتكميل : ٢٥٤/٣ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل : ٢٥٤/٣ ، والمساعد : ٢٠٤/١ – ٢٠٥.

وأما السماع فمنه :

١- قوله تعالى : ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (١)، قال ابن عقيل: «فيجوز أن يكون ﴿أَرَاغِبٌ﴾ : مبتدأ ، و﴿أَنتَ﴾ : فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون ﴿أَنتَ﴾: مبتدأ مؤخرًا، و﴿أَرَاغِبٌ﴾ : خبرًا مقدمًا»(٢).

٢- قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا .·. إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ(٣).

فـ(أنتما) مرفوع بـ(واف) ، وهو ضمير منفصلٌ لم يطابق الوصف(٤).

المذهب الثاني :

مذهب الكوفيين: المنع ، فإذا قلت: أقائمٌ أنت؟ فـ(قائمٌ): خبرٌ مقدمٌ، و(أنت):مبتدأ ، والبصريون يجيزون هذا الوجه ، ويجيزون أن يكون (أنت) فاعلاً لـ(قائم) سد مسد الخبر(٥). قال السيوطي: «ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلا (أقائمان أنتما؟) بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا»(٦).

(١) من الآية : ٤٦ من سورة مريم .

(٢) شرح ابن عقيل : ١٩٨/١.

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في: اللمحة في شرح الملحة: ٢٩٩/١، وشرح شذور الذهب: ٢٣٢، وشرح الشواهد الكبرى : ٤٨٥/١، وشرح شواهد المغني : ٨٩٨/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل : ٢٥٥/٣ .

(٥) ينظر: الأصول : ٦٠/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٤/٣، والمساعد: ٢٠٥/١.

(٦) الهمع : ٣٦١/١.

وقد احتج هؤلاء ومن تبعهم بالقياس والسماع. أما القياس فإن الفعل لا يليه فاعله منفصلاً، لا يقال: قام أنت، فكذا الوصف.

وأما السماع فمنه:

١- ما تقدم من قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ . قال ابن هشام: «قول الكوفيين ومن تبعهم، كابن الحاجب، والسهيلي: إنه يجب في نحو: (أقائمٌ أنت؟) كون (أنت) مبتدأ مؤخرًا، وكأن الزمخشري يوافقهم – أيضًا – لأنه جزم في: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ بذلك»[(١)]، فقال: «وقَدَّمَ الخبر على المبتدأ في قوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ ؛ لأنه كان أهم عنده ، وهو- عنده- أعنى، وفيه ضربٌ من التعجب والإنكار؛ لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحدٌ»[(٢)].

٢- قول النبي- ﷺ- لورقة بن نوفل: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»[(٣)]. قال السهيلي: «لم يروه أحد إلا بتشديد الياء ؛ لأنه خبرٌ مقدم ، و(هُمْ): مبتدأ، فجمع من أجل الضمير الذي في الخبر ، وصار تقديره: (أَوَ مُخْرِجُوِيَ هُمْ) ثم أدغم الواو في

(١) تخليص الشواهد : ١٨٣.

(٢) الكشاف : ٣/٢٠ .

(٣) متفق عليه ، فقد أخرجه البخاري (في صحيحه : ١/٧. كتاب بدء الوحي . كيف كان بدء الوحي)، ومسلم (في صحيحه: ١/١٣٩ . كتاب الإيمان . باب بدء الوحي).

الياء، ولو كان (هُمْ) فاعلاً لقال : (أَوَ مُخْرِجي هُمْ) بتخفيف الياء، كما تقول: أضاربي إخوتك، فإن جعلته مبتدأ قلت: أضاربيَّ، بالتشديد»[1].

وتبعه في ذلك ابن مالك، فقال: «و(مُخْرِجِيَّ) خبرٌ مقدمٌ، و(هُمْ) مبتدأ مؤخرٌ، ولا يجوز العكس؛ لأن (مُخْرِجِيَّ) نكرة، فإن إضافته إضافة غير محضة؛ إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال، فلا يتعرف بالإضافة، وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ؛ لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح»[2].

أثر الخلاف :

نص أبو حيان على أن أثر هذا الخلاف يظهر في التثنية، والجمع، فقال: «وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ، والكوفيون لا يجيزون إلا (أقائمان أنتما؟) ، و(أقائمون أنتم؟)»[3] وذلك أن الكوفيين أوجبوا المطابقة بين الوصف والضمير، نحو: (أقائمان أنتما؟)، و(أقائمون أنتم؟) ومنعوا (أقائمٌ أنتما؟)، و(أقائمٌ أنتم؟). وأما البصريون فأجازوا ما منعه الكوفيون.

هذا تقرير كلام أبي حيان في (الارتشاف) وقد ذكره بحروفه في (التذييل والتكميل)[4] ولم أقف على من سبقه إليه، وقد تبعه فيه بعض شراح التسهيل[5]. قال المرابط الدلائي: «وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فالكوفية يمنعون إلا

(١) نتائج الفكر : ٣٢٨ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٥ .

(٣) الارتشاف : ١٠٨٠/٣.

(٤) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٥٤/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي : ٢٧٤ ، وتمهيد القواعد : ٨٥١/١.

المطابقة، نحو: (أقائمان أنتما؟) ، و(أقائمون أنتم؟)، جعلا لـ(أنتما) ، و(أنتم) ابتداء مؤخرًا»[١].

وينبني على هذا أنه إن قيل: (أقائمان أنتما؟)، و(أقائمون أنتم؟) فهو جائزٌ بإجماع البصريين والكوفيين، ويتعين أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، ولا يجوز أن يكون مبتدأ إلا على لغة (أكلوني البراغيث) [٢]؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم التجريد من علامة التثنية والجمع عند إسناده إلى المثنى والجمع، فكما لا تقول على اللغة الفصحى: (أيقومان الزيدان؟)، و(أيقومون الزيدون؟) فكذلك ههنا لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ. قال السيوطي: «ولا يثنى، ولا يُجمع، فلا يقال: (أقائمان أخواك؟)، و(أقائمون إخوتك؟) على أن (أخواك ، وإخوتك) فاعلٌ إلا على لغة (أكلوني البراغيث) كما لا يقبل الفعل شيئًا من ذلك»[٣].

وإن قيل: (أقائمٌ أنتما؟)، و(أقائمٌ أنتم؟) فهو جائز عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين. قال ابن الحاجب: «وجب في التثنية: (أقائمان هما؟) وفي الجمع: (أقائمون هم؟) ولا يجوز (أقائمٌ هما؟) ولا (أقائمٌ هم؟)»[٤].

على أنه في هذه الحالة الممتنعة عند الكوفيين تتعين ابتدائية الوصف عند البصريين، فإذا قلت: (أقائم أنتما؟)، و(أقائمٌ أنتم؟) فـ(قائمٌ): مبتدأ، و(أنتما)،

---

(١) نتائج التحصيل : ٩٤٣/١ – ٩٤٤.

(٢) وتسمى لغة (يتعاقبون) وهي لغة طيئ ، وقيل : أزدشنوءة ، وهي: أن يلحق الفعلَ المسند إلى المثنى ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نونٌ، فتقول: سعدا أخواك، وسعدوا إخوتك، وسعدن بناتك. ينظر: الكتاب: ٢٠/١، وشرح التسهيل: ١١٦/٢، وشرح المكودي على الألفية: ٩١.

(٣) الهمع : ٣٦٣/١.

(٤) أمالي ابن الحاجب : ٤٩٥/٢ .

و(أنتم): فاعل سد مسد الخبر، ولا يجوز أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا لما بعده؛ لأنه لا يخبر عن المفرد بالمثنى، أو الجمع[١].

وأما تطابق الوصف والضمير المنفصل في الإفراد فادعى ابن الحاجب إجماع النحويين على أن خبرية الوصف واجبة، فقال في (أقائمٌ هو؟): «لم يختلف في أن: (أقائمٌ؟) خبر مبتدأ مقدم»[٢].

ودعواه منقوضةٌ بما حكاه غيره من أن البصريين يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون الضمير فاعلاً للوصف سد مسد الخبر[٣]. قال ابن هشام: «وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووهم؛ إذ نقل الإجماع على ذلك»[٤].

تعقيب :

أفضى البحث إلى أمرين:

الأول : أن أثر الخلاف لا يظهر في غير التثنية والجمع؛ للزوم إفراد الوصف للضمير المفرد بعده ، وامتناع تثنيته، أو جمعه، فلا يقال: (أقائمان أنت؟) ولا (أقائمون أنت؟)؛ إذ لا يجوز الإخبار عن المثنى، أو الجمع بالمفرد.

وأما في التثنية والجمع فيظهر الأثر في وجوب المطابقة بين الوصف والضمير عند الكوفيين، وجوازها عند البصريين، فإذا قلت: (أقائمان الزيدان؟)، و(أقائمون أنتم؟) فجائزٌ بإجماع، وإذا قلت: (أقائمٌ أنتما؟)، و(أقائمٌ أنتم؟) فجائزٌ عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين.

---

(١) ينظر: شرح الرضي : ٢٢٦/١ ، والمقاصد الشافية: ٦٠٩/١ ، وحاشية الصبان: ٢٨٢/١.

(٢) أمالي ابن الحاجب : ٤٩٥/٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف : ١٠٨٠/٣ – ١٠٨١ ، وحاشية الصبان : ٢٨٢/١ .

(٤) المغني : ٧٢٣ .

الثاني : أن الذي يقتضيه النظر ما ذهب إليه البصريون؛ وذلك لاستنادهم إلى ما سلف من القياس والسماع.

وأما ما احتج به الكوفيون من القياس على أن الفعل لا يليه فاعله منفصلاً، فكذا الوصف فيجاب عنه بأنه إنما انفصل مع الوصف؛ لئلا يُجْهَل معناه؛ لأنه يكون معه مستترًا، بخلافه مع الفعل ، فإنه يكون بارزًا، كـ(قمتُ)، أو (قمتَ) ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك احتمل معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل، وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل[1].

فإن قيل: يرد على استدلال البصريين بالآية ما تقدم من أن الزمخشري جعل الوصف فيها خبرًا مقدمًا، والضمير ﴿أَنتَ﴾: مبتدأ مؤخرًا. قيل: لا يلزم من إيراده وجهًا ألا يجوز خلافه، وغايته أنه رجح وجهًا على آخر ذهب إليه الكرماني، وابن عطية ، والعكبري، والرضي ، وأبو حيان، وابن عقيل، والشيخ خالد[2]. قال الكرماني: «و﴿رَاغِبٌ﴾: رفع بالابتداء، و﴿أَنتَ﴾: رفع بكونه فاعلاً، وسد الفاعل مسد الخبر، كما تقول: أقائمٌ الزيدان؟»[3].

على أن أبا حيان رجح هذا الذي ذكره الكرماني على ما أعربه الزمخشري فقال:«والمختار في إعراب ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ أن يكون ﴿رَاغِبٌ﴾ مبتدأ؛ لأنه قد اعتمد

---

(١) ينظر : المغني : ٧٢٣ ، وحاشية الصبان : ٢٨٢/١ .

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٨/٤، والتبيان: ٨٧٦/٢، والرضي: ٢٢٥/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٤/٣، والمغني : ٧٢٣، والمساعد : ٢٠٤/١، وموصل النبيل: ١٩٣/١.

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل : ٦٩٨/٢ – ٦٩٩.

على أداة الاستفهام، و﴿أَنتَ﴾ فاعل سد مسد الخبر، ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون ﴿أَرَاغِبٌ﴾ خبرًا ، و﴿أَنتَ﴾ مبتدأ؛ بوجهين: أحدهما: أنه لا يكون فيه تقديمٌ ، ولا تأخيرٌ؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. والثاني: ألا يكون فصل بين العامل الذي هو ﴿أَرَاغِبٌ﴾ وبين معموله الذي هو ﴿عَنْ آلِهَتِي﴾ بما ليس بمعمول للعامل؛ لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ ، بخلاف كون ﴿أَنتَ ﴾فاعلاً؛ فإن معموله ﴿أَرَاغِبٌ﴾ فلم يُفصل بين ﴿أَرَاغِبٌ﴾ وبين ﴿عَنْ آلِهَتِي﴾ بأجنبي ، إنما فُصِلَ بمعمول له»[1].

وتبعه في ذلك السمينُ، وابن هشام، والعيني[2]. قال ابن هشام: «ومما يُقْطَع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ وقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا

فإن القول بأن الضمير مبتدأ – كما زعم الزمخشري في الآية – مُؤَدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مُؤَدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد»[1].

(١) البحر المحيط : ٢٧٠/٧.

(٢) ينظر : الدر المصون : ٦٠٥/٧ – ٦٠٦ ، وتخليص الشواهد : ١٨٤، وشرح الشواهد الكبرى : ٤٨٧/١.

وأما ما في الحديث من قول النبي – ﷺ – أنه قال : «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» فلا دليل فيه على وجوب تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لمجيئه على أحد الوجهين ، فلا يلزم من كونه آتيًا في الروية على الابتداء والخبر ألا يجوز خلاف ذلك ، وغايته أنه إن لم يُسْمَعْ فيه ، فقد سُمِعَ في غيره[٢].

(١) المغني : ٧٢٣ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية : ٦٠٧/١ .

٢- الحكم بالخبر في العطف بـ(لا)

من حروف العطف (لا)، وهي لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، ولا يَعطَف بها إلا بعد أمر، أو خبر مثبت، أو نداء، نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، وقام زيدٌ لا عمرٌو، ويا زيد لا عمرو، فـ(لا) أخرجت عمرًا من الضرب، والقيام، والنداء الذي دخل فيه زيدٌ[١]. قال المبرد في باب حروف العطف: «ومنها: (لا)، وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك قولك: ضربت زيدًا لا عمرًا، ومررت برجلٍ لا امرأةٍ»[٢].

وإذا تقدم معطوفٌ ومعطوفٌ عليه، وجب إفراد ما بعدهما من خبر وغيره، فتقول: (زيدٌ لا عمرٌو قائمٌ)، ولا يجوز أن تقول: (زيدٌ لا عمرٌو قائمان) بالمطابقة لمجموع المتعاطفين؛ لاختلافهما في المعنى من حيث النفي والإثبات، وذلك أن القيام لأحدهما، وليس لكليهما[٣]. قال ابن السراج: «ولا يجيزون مع (أو)، و(لا) إلا التوحيد لا غير، نحو: زيدٌ لا عمرٌو قام، وزيد أو عمرٌو قام، لا يجوز أن تقول: زيدٌ لا عمرٌو قاما؛ لأنك تخلط مَن قام بمن لم يقم ، وكذلك لو قلت: (قاما) لجعلت القيام لهما، إنما هو لأحدهما»[٤].

على أنهم اختلفوا في المحكوم عليه بالخبر في نحو: (زيدٌ لا عمرٌو قام) على مذهبين:

المذهب الأول :

(١) ينظر: الكتاب : ١٨٦/٢، والأصول: ٥٦/٢ ، واللمحة : ٧٠٠/٢، والمقرب: ٢٣٣/١.
(٢) المقتضب : ١١/١ .
(٣) ينظر: اللمع : ٩٣، والتبصرة : ١٣٧/١، وشرح المفصل: ٥٩/٢، وشرح التسهيل: ٣٨٢/٣.
(٤) الأصول : ٧٧/٢ .

مذهب ابن عصفور: أن الحكم في ذلك للمتأخر خاصة، وهو المعطوف، فإذا قلت: (زيدٌ لا عمرٌو) فالضمير في (قام) يعود على (عمرو)[١]. قال: «وإذا تقدم معطوفٌ ومعطوفٌ عليه، وتأخر عنهما ضميرٌ يعود عليهما فلا يخلو أن يكون العطف بالواو، أو بالفاء، أو بـ(ثم)، أو بـ(حتى)، أو بغير ذلك من حروف العطف، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم، نحو: زيدٌ وعمرٌو قاما، وزيدٌ وعمرٌو وخالدٌ قاموا...وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فإنما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة، فتقول: زيدٌ، أو عمرٌو قام ، وزيدٌ لا عمرٌو قام»[٢].

المذهب الثاني :

مذهب أبي حيان: أن الحكم في ذلك للأول، وهو المعطوف عليه. قال: «وإن كان العطف بـ (لا) فالذي يقتضيه النظر أن الحكم في ذلك للأول، نحو: (زيدٌ لا عمرٌو قائم). قال ابن عصفور: الضمير على حسب المتأخر نحو: زيد لا عمرو قام»[٣].

وقد اختار هذا المذهب ابن عقيل، فقال: «والذي يظهر في (لا) كون الحكم للأول، نحو: زيدٌ لا هندٌ قائمٌ»[٤].

(١) شرح الجمل : ٢١٢/١ ، والمقرب : ٢٣٥/١ – ٢٣٦ .

(٢) شرح الجمل : ٢١١/١.

(٣) الارتشاف : ٢٠٢١/٤.

(٤) المساعد : ٤٧٦/٢ – ٤٧٧ .

أثر الخلاف :

صرح أبو حيان بأن أثر الخلاف يظهر عند اختلاف المتعاطفين في التذكير والتأنيث، فتقول على مذهب ابن عصفور: زيدٌ لا هندٌ قامت، وهند لا زيدٌ قام، بالإخبار عن المعطوف؛ ولذا وجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل في المثال الأول؛ لأن الضمير يعود على مؤنث ، وهو (هند).

وأما على مذهب أبي حيان فتقول: زيدٌ لا هندٌ قام؛ وهندٌ لا زيدٌ قامت، بالإخبار عن المعطوف عليه؛ ولذا وجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل في المثال الثاني؛ لأن الضمير يعود على مؤنث، وهو (هند). قال أبو حيان: «وثمرة القولين تظهر إذا كان أحدهما مذكرًا ، والآخر مؤنثًا»(١).

ولم أقف على من سبق أبا حيان إلى هذا الأثر، ولا على من تبعه فيه، فلا يزال النحويون بعد أبي حيان يرددون هذا الخلاف دون بيان ما يترتب عليه من أثر(٢).

تعقيب :

بدا من الدراسة أن كلا المذهبين مبني على الحذف: أما ما ذهب إليه ابن عصفور ففيه حذف الخبر من الأول؛ لدلالة خبر الثاني عليه، وأما ما ذهب إليه أبو حيان ففيه حذف من الثاني؛ لدلالة خبر الأول عليه.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٢٢ ، والمساعد: ٤٧٦/٢ – ٤٧٧ ، وتمهيد القواعد: ٣٥١٣/٧ – ٣٥١٤.

(٢) التذييل : ١٠٥/١٣.

والذي تميل إليه النفس ما ذهب إليه أبو حيان من أن الحكم للأول؛ لأن ما ذهب إليه ابن عصفور من أن الحكم للثاني يرد عليه أنه مبني على الحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثير عكسه، صرح بذلك كثيرٌ من النحويين[1].

(١) ينظر: المغني: ٦١٧، وشرح قطر الندى: ٢١٣، وشرح الشواهد الكبرى: ٣/١٣٦٤، والتصريح: ٢/٢٧٦، وحاشية الصبان: ٣/٢٨٤، والخزانة: ١٠/٣١٣.

٣- توسط خبر (عسى) المقرون بـ(أن)

من أفعال المقاربة التي تدل على الترجي (عسى). قال سيبويه: «ولعل، وعسى: طمعٌ، وإشفاق»[١] فالطمع: هو الرجاء، والإشفاق: هو التوقع، والرجاء في المحبوب، نحو: عسى الله أن يغفر لي، والتوقع في المكروه ، نحو: عسى زيدٌ أن يهلك[٢].

وهي فعل جامدٌ غير متصرف يكون بمعنى (قرب) تارة، وبمعنى (قارب) تارة أخرى.

فأما (عسى) التي بمعنى (قَرُبَ) فهي بمنزلة (كان) التامة في الاكتفاء بالمرفوع، وهو المصدر المؤول من (أن) والفعل، ولا تفتقر إلى المنصوب، نحو: (عسى أن يخرج زيدٌ) في معنى: قرب خروجه. وأما التي بمعنى (قارب) فبمنزلة (كان) الناقصة في رفع المبتدأ، ونصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعًا مقرونًا بـ(أَن) غالبًا، نحو: (عسى زيدٌ أن يخرج) في معنى: قارب زيدٌ الخروج[٣].

ولا خلاف في جواز توسط خبر (عسى) إذا لم يقترن بـ(أن)[٤]، فإن اقترن بـ(أن) فقد حكى أبو حيان في (الارتشاف) أن فيه مذهبين:

---

(١) الكتاب : ٤/ ٢٣٣ .

(٢) ينظر : البسيط : ٢/٧٦٦ – ٧٦٧ .

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/٦٨، واللامات : ٣٥، والسيرافي : ٣/٣٩٤، واللمع : ١٤٤.

(٤) ينظر : الهمع : ١/٤٧٩.

المذهب الأول :

مذهب المبرد، والسيرافي، والفارسي، وابن عصفور: جوز التوسط، فإذا قلت: (عسى أن يقوم زيدٌ) جاز أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة، أما التمام فعلى تقدير إسنادها إلى المصدر المؤول من (أن) والفعل، وهو في محل رفع مستغنى به عن الخبر. وأما النقصان فعلى تقدير إسنادها إلى الاسم الظاهر (زيد) ويكون المصدر المؤول من (أن والفعل) في موضع نصب على أنه الخبر.

المذهب الثاني :

مذهب أبي علي الشلوبين: المنع، فإذا قلت: (عسى أن يقوم زيدٌ) وجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد (أن)، و(أن) وما بعدها فاعل لـ(عسى) وهي تامة، ولا خبر لها. قال في الارتشاف: «فإن كان مقرونًا بـ(أن) ففيه خلافٌ: أجاز ذلك المبرد، والسيرافي، والفارسي، وصححه ابن عصفور، ومنهم من منع ذلك، وإليه ذهب الأستاذ أبوعلي، وزعم أنه لا يجوز في (عسى أن يذهب زيدٌ) إلا أن يكون (زيدٌ) فاعلاً بـ(يذهب) ومن أجاز توسيطه، يجيز هذا الوجه، وتسد (أن) وصلتها مسد المبتدأ والخبر»[1].

والتحقيق أن ما نسبه أبو حيان لابن عصفور من تجويز الوجهين صحيح، وهذه عبارة ابن عصفور: «وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، فتقول: (عسى أن يقوم زيدٌ، ويوشك أن يقوم عمرٌو) على أن يكون (زيدٌ) اسم (عسى)، و(عمرٌو) اسم (يوشك) ، و(أن) والفعل في موضع الخبر»[2].

وأما ما نسبه للمبرد والفارسي من الجواز، وما نسبه للشلوبين من المنع فيرد عليه أن ليس في كلام من نسب إليه الجواز، أو المنع غير النص على شيء

(١) الارتشاف : ١٢٢٩/٣ – ١٢٣٠. ٣١٠ ، وينظر: التذييل والتكميل: ٣٥٠/٤ – ٣٥١ .
(٢) المقرب : ١٠٠/١.

واحد ، وهو أن تكون (أن) والفعل في موضع رفع، وهذا كلام المبرد: «فأما قولهم: (عسى أن يقوم زيدٌ، وعسى أن يقوم أبوك، وعسى أن تقوم جواريك) فقولك: (أن يقوم) رفعٌ؛ لأنه فاعل عسى»(١).

وقال الفارسي: «والضرب الآخر من فاعل (عسى) أن تكون (أن) مع صلتها في موضع رفع، وذلك قولك: (عسى أن يذهب عمرٌو) ، فـ(أن يذهب) في موضع رفع بأنهما فاعلٌ»(٢).

وأما الشلوبين فلم يزد على ما ذكره الفارسي، وهذه عبارته: «وتستعمل مرة استعمال (قَرُبَ) فيكون فاعلها (أنْ) مع الفعل، نحو: عسى أن يقوم زيدٌ»(٣).

أثر الخلاف :

ذكر أبو حيان أن أثر الخلاف يظهر في التثنية والجمع ، فقال: «وتظهره ثمرة الخلاف في التثنية ، والجمع ، فعلى الجواز تقول : عسى أن يقوما أخواك ، وعلى المنع تقول: عسى أن يقوم أخواك»(٤).

وتبعه في ذلك ابن هشام ، وابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهري، والأشموني(٥)، وزادوا أن الأثر يظهر في حال التأنيث كذلك. قال ابن هشام: «ويظهر أثر الاحتمالين -أيضًا- في التأنيث، والتثنية، والجمع، فتقول- على وجه

(١) المقتضب : ٣/ ٧٠ .

(٢) الإيضاح : ١٠٨ – ١٠٩ ، وينظر : المسائل العضديات : ٦٥ – ٦٦ .

(٣) التوطئة : ٢٩٧.

(٤) الارتشاف : ٣/١٢٣٠.

(٥) ينظر: أوضح المسالك : ١/ ٣١٠ ، والتصريح: ١/٢٩١ ، وشرح الأشموني: ١/ ٢٨٩.

الإضمار-: عسى أن يقوما أخواك، وعسى أن يقوموا إخوتك، وعسى أن يقمن نسوتك، وعسى أن تطلع الشمس، بالتأنيث لا غير[1]، وعلى الوجه الآخر تُوَحِّدُ»[2].

وقال ابن عقيل: «وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية، والجمع، والتأنيث، فتقول على مذهب غير الشلوبين: عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمن الهندات، فتأتي بضمير في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعًا به ، بل هو مرفوع بـ(عسى) ، وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول: عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات»[3].

تعقيب :

يبدو في ضوء ما سلف أربعة أمور :

الأول : أن ابن عصفور يعد – فيما أعلم – أول من نص على أن (عسى) في قولهم : (عسى أن يقوم زيدٌ) تحتمل النقصان ، فيكون الاسم الظاهر (زيد) اسم (عسى) ، وتكون (أن) والفعل في موضع نصب خبرًا لها . وأما ما نقله أبو حيان عن المبرد ، والسيرافي ، والفارسي من أنهم هم الذين أجازوا ذلك فقد سلف على لسان المبرد ، والفارسي ما يخالف هذا النقل .

وأما السيرافي فلم يتعرض لشيء من ذلك في مبحث الكلام على (عسى) في شرحه على كتاب سيبويه[4].

---

(١) قال الشيخ خالد – في التصريح ٢٩١/١ -: «فـ(الشمس): اسم (عسى) ، و(أن تطلع): خبرها، وإنما وجب تأنيث الفعل ؛ لأنه إذا أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه ؛ لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر».

(٢) أوضح المسالك : ٣١٠/١ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٣٤٢/١ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣٨٧/٣ ، ٣٩٤- ٣٩٥ .

وقد يقال: إن ما نُسِبَ لهؤلاء مخالفٌ لما في كتبهم التي تيسر لك الوقوف عليها، ولكن هذا لا يدل على أنه غير صحيح ؛ لاحتمال أن يكون هذا الذي نُسِبَ إليهم رأيًا آخر لهم ذكروه في بعض كتبهم، أو تناقله العلماء عنهم؛ فوصل ذلك إلى أبي حيان، ولم يصل إلينا.

ويؤيد ذلك أنا أبا حيان (في التذييل) نسب للسيرافي أنه قال ذلك في كتابه (الإقناع) ، وهو كتابٌ لم يتوفر للباحث مطالعته ، أو الوقوف عليه. قال أبو حيان: «إذا كان خبر (عسى) وأخواتها مما فيه (أأن) نحو: (عسى زيدٌ أن يقوم) ففي جواز توسيطه خلافٌ : ذهب المبرد ، وأبو سعيد السيرافي في كتاب (الإقناع)، وأبو علي الفارسي إلى توسيطه»[1].

الثاني : أنه ينبني على أن (عسى) في قولهم: (عسى أن يقوم زيدٌ) تامة أنه ليس في الفعلين: (عسى)، و(يقوم) ضمير مستترٌ يعود على الاسم الظاهر.

وأما على أنها ناقصة فيلزم الإضمار في (يقوم) ، لا في (عسى) اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا في (زيد)، فيحتمل الإضمار في (عسى) على إعمال الثاني، فإذا قيل: (عسى أن يضرب زيدٌ عمرًا) تعين التمام، فلا يجوز كون زيد اسم (عسى) ؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة (أن) ومعمولها (عمرًا) بالأجنبي، وهو (زيدٌ)[2].

الثالث : أن الذي يقتضيه النظر منع توسط خبر (عسى) المقرون بـ(أن والفعل)، وهو ظاهر كلام سيبويه، وابن السراج ، ونص عليه الزمخشري، والأنباري، وابن

(١) التذييل والتكميل : ٤/٣٥٠ – ٣٥١ .

(٢) ينظر : المغني : ٢٠٤ – ٢٠٥ ، ٧٢٧ ، والأشموني : ١/٢٨٩.

الحاجب[١]. قال الأنباري: «فإن قيل: فما موضع (أن) مع صلتها في نحو: عسى أن يخرج زيد؟ قيل: موضعها مع صلتها الرّفع بأنه فاعل»[٢].

الرابع : أن ما ذكروه من أثر الخلاف مفتقرٌ إلى سماع من العرب في جواز توسيط الخبر. ولا يظهر ذلك إلا بأن يُسْمَع مثل : (عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا إخوتك، وعسى أن يقمن نسوتك ، وعسى أن تطلع الشمس) بالتأنيث فقط. قال أبو حيان: «والحق أنه يحتاج في جواز توسيط الخبر إلى سماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يُسْمَع مثل: عسى أن يقوما الزيدان، ولا يكون مختصًا بلغة (أكلوني البراغيث)»[٣].

(١) ينظر: الكتاب: ١٥٨/٣، والأصول: ٢٠٧/٢، والمفصل: ٣٥٧، وأمالي ابن الحاجب: ٢١٢/١ ، ٨١١/٢.

(٢) أسرار العربية : ١١٠ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣٥٢/٤ .

٤- تقديم الاسم على (عسى) المسندة إلى (أن) والفعل

إذا تقدم على (عسى) اسم، وتأخر عنها (أن) والفعل، نحو: (زيدٌ عسى أن يخرج) فنقل أبو حيان عن بعضهم لزوم أن تكون (عسى) خالية من ضمير الاسم السابق ، فتكون مسندة إلى (أن) والفعل مستغنى بهما عن الخبر، فتكون تامة. قال: «وإذا تقدم على (عسى) اسمٌ، فقيل: لا يُضمر فيها، ولا تكون– إذ ذاك – إلا مسندة إلى (أن) والفعل»(١).

وهذا النص من أدب أبي حيان– رحمه الله – وذلك أنه ذكر في (البحر) أن التمام مذهب الجمهور، فقال – في تفسير قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِن نِسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾(٢)–: «والجمهور: عسى فيهما تامة»(٣) فلما بدا له – ههنا – مخالفة هذا المذهب تحرَّجَ في التصريح بأنه مذهب الجمهور؛ إجلالاً لهم وإكبارًا، وآثر التعبير عن قولهم هذا بصيغة المبني للمجهول: « قيل »، ثم أفصح عن موقفه بأن ما ذكروه لا يتعين؛ لأن للعرب في (عسى) لغتين:

الأولى : ما ذكره الجمهور من التمام، وهي لغة أهل الحجاز، وعلى هذه اللغة ورد ما سلف من الآية الكريمة.

والأخرى : النقصان، فنكون (عسى) مسندة إلى ضمير الاسم السابق ، وتكون (أن) والفعل في موضع نصب على الخبر، وهذه لغة أهل تميم. قال أبو حيان:

---

(١) الارتشاف : ١٢٣١/٣.

(٢) من الآية : ١١ من سورة الحجرات .

(٣) البحر المحيط : ٥١٧/٩ .

«والصحيح أن ذلك فيه لغتان: إحداهما هذه، واللغة الأخرى مطابقة الضمير في (عسى) لما قبله»[١]،

وعلى هذه اللغة قراءة أُبَيٍّ بن كعب ، وعبد الله بن مسعود – رضي الله عنهما –: ﴿عَسَوْا أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِن نِسَاءٍ عَسَيْنَ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾[٢].

قال الزمخشري : «فـ(عسى) على هذه القراءة هي ذات الخبر»[٣].

أثر الخلاف :

ذكر أبو حيان أن أثر الخلاف يظهر في التأنيث، والتثنية، والجمع، فتقول على لغة النقصان: زيدٌ عسى أن يقوم، وهند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والهندان عستا أن تقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن. قال: «فتقول: الزيدان عسيا أن يخرجا، والزيدون عسوا أن يخرجوا، وهند عست أن تخرج، والهندان عستا أن تخرجا، والهندات عسين أن يخرجن»[٤].

وأما على لغة التمام فتكون (عسى) بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والجمع. قال: «فتقول: زيدٌ عسى أن يخرج، والزيدان عسى أن يخرجا، والزيدون عسى أن يخرجوا، وهند عسى أن تخرج، والهندان عسى أن يخرجا، والهندات عسى أن يخرجن، ولا يضمر في عسى ما قبلها»[٥].

---

(١) الارتشاف : ١٢٣١/٣ – ١٢٣٢.

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٤٤، ومعاني القرآن للفراء : ٧٢/٣، والدر المصون: ١٠/١٠.

(٣) الكشاف : ٣٦٩/٤ .

(٤) الارتشاف : ١٢٣١/٣– ١٢٣٢.

(٥) السابق : ١٢٣١/٣.

وقد سبق أبا حيان إلى بيان هذا الأثر كثيرٌ من النحويين، كالسيرافي، وابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، وتبعه فيه المرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والشاطبي، والشيخ خالد، والسيوطي[1]. قال ابن عقيل: «ونظهر فائدة ذلك في التثنية، والجمع، والتأنيث، فتقول على لغة تميم: هند عَسَتْ أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا ، والهندان عَسَتَا أن تقوما، والهندات عَسَيْنَ أن يقمن، وتقول على لغة الحجاز: هندٌ عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن»[2].

تعقيب :

خلص البحث إلى أن القول بلزوم أن تكون (عسى) خالية من الإسناد إلى ضمير الاسم المتقدم في نحو: (زيدٌ عسى أن يقوم) يرد عليه أن ما منعوه من الإضمار ورد في لغة تميم، وبه قرأ أُبَيٌّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود. قال السمين: «وقرأ أُبَيٌّ ، وعبد الله: ﴿عَسَوْا﴾ ، و﴿عَسَيْنَ﴾ جعلاها ناقصةً، وهي لغةُ تميمٍ»[3].

(١) ينظر: شرح السيرافي: ٣/٣٩٤، واللمع: ١٤٤ – ١٤٥، والكشاف: ٤/٣٦٩ – ٣٧٠، وشرح المفصل: ٤/٣٨١ ، وشرح الكافية الشافية: ١/٤٥٨، وتوضيح المقاصد: ١/٥٢٢، وأوضح المسالك: ١/٣٠٩، وشرح ابن عقيل: ١/٣٤٣، والمقاصد الشافية: ٢/ ٢٩٦، والتصريح: ١/٢٩٠، والهمع: ١/٤٨١.

(٢) شرح ابن عقيل : ١/٣٤٣ .

(٣) الدر المصون : ١٠/١٠ .

على أن بعض النحويين ذهب إلى أن الخلو من الضمير هو الأفصح، وبه جاء التنزيل، كما تقدم بيانه. قال ابن هشام: «ويظهر أثر التقديرين في التأنيث، والتثنية، والجمع، فتقول- على تقدير الإضمار-: هند عست أن تفلح، و"الزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، و"الهندات عَسَيْن أن يقمن، وتقول- على تقدير الخلو من الضمير-:"(عسى) في الجميع، وهو الأفصح»[1].

(١) أوضح المسالك : ٣٠٩/١ .

٥- تقديم الفاعل على عامله باقياً على فاعليته

مرتبة الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل، نحو: (قَامَ زيدٌ)، أو شبهه، كاسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[١] فـ(أَلْوَانُهُ) فاعل (مُخْتَلِفٌ)؛ لأنه اسم فاعل ، فهو في معنى الفعل.

وفي تقديم الفاعل على رافعه باقيًا على فاعليته خلافٌ على مذهبين:

المذهب الأول :

مذهب البصريين: المنع في سعة الكلام؛ لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل، فلم يجز تقديمه عليه ، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها، ولأنه لا يُتَصَوَّر الفاعل حقيقةً إلا بعد صدور الفعل منه، فَجُعِلَ في اللفظ كذلك، ولأن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يُسْنَدَ إلى غيره، نحو: زيدٌ قام أبوه، وليس كذلك إذا تقدم عليه الفعل[٢].

واختلفوا في تقديم الفاعل على عامله في ضرورة الشعر على قولين:

١- الجواز، وهو قول سيبويه ، وأنشد[٣]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[٤].

---

(١) من الآية : ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) ينظر: علل النحو : ٢٧٢، وأسرار العربية : ٧٩ – ٨١ ، واللباب : ١٤٩/١، والبسيط : ٢٧٤/١.

(٣) الكتاب : ٣١/١ ، ١١٥/٣.

(٤) البيت من الطويل ، وهو (للمرار الفقعسي) في: تحصيل عين الذهب : ١٢/١، والمغني : ٤٠٣. وبلا نسبة في : الأصول: ٢٣٤/٢ ، ٤٦٦/٣، ، والانتصار لابن ولاد : ٦٧.

قال الأعلم: «أراد: وقلما يدومُ وصالٌ، فقدَّم وأخَّر مضطرًا؛ لإقامة الوزن، و(الوصال) على هذا التقدير: فاعلٌ مقدَّم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يُبْتَدَأَ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه، ونظيره قول الزبَّاء:

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا[1].

أي: وئيدًا مشيها، فقدَّمتْ وأخَّرتْ؛ ضرورةً، وفيه تقديرٌ آخر، وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فكأنه قال: وقلما يدومُ وصالٌ، وهذا أسهل في الضرورة، والأول أصحُّ معنىً، وإن كان أبعدَ في اللفظ؛ لأن (قلما) موضوعةٌ للفعل خاصةً بمنزلة (رُبَّمَا) فلا يليها الاسم البتة، وقد يتجه أن تقدر (ما) زائدةٌ مؤكِّدةٌ، فيرتفع (وصالٌ) بـ(قَلَّ) وهو ضعيفٌ؛ لأن (ما) إنما تزاد في (قَلَّ ، ورُبَّ)؛ لتليهما الأفعال ، وتصيرا من الحروف المخترعة لها»[2].

واعتُرِضَ تخريج بيت الزباء على الضرورة بأنه لا داعي لها؛ لتمكنها من النصب على المصدرية، أو الجر على البدلية.

وهذا الاعتراض مبنيٌّ على ما ذهب إليه ابن مالك من أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وإذا فُتِحَ هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورةٌ؛ ولذا كان الأولى ما عليه الجمهور من أنها عبارة عما وقع في الشعر على خلاف ما عليه

---

(١) صدر بيت من الرجز وعجزه: (أَجَنَدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا) وهو (للزَّبَّاء بنت عمرو) في الأغاني: ١٥/٣١٠ ، ولـ(قصير بن سعد اللخمي) في الكامل: ١/٣٩٤. وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء: ٢/٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/٥٠٣. ويروى: (مشيها) مثلثًا: فالرفع على ما هو مذكور، والنصب على أنه مفعولٌ مطلقٌ لفعل محذوف، أي : تمشي مشيها، والجر على أنه بدل اشتمال من الجمال. ينظر: الاقتضاب لابن السيد : ٣/١٧٢.

(٢) تحصيل عين الذهب : ١/١٢ .

النثر، وإن كان للشاعر عنه مندوحة[١].

٢- المنع مطلقًا، وبه قال جمهور البصريين[٢]. قال ابن السراج : «وليس يجوز أن يرفع (وصالٌ) " بـ(يدوم)، وقد أَخَّره، ولكن يجوز هذا عندي على إضمار (يكون) كأنه قال: قلما يكون وصالٌ يدوم على طول الصدود»[٣].

وأما بيت الكتاب فتأولوه على وجهين:

أحدهما : أن (الوصال) مرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فكأنه قال: وقلما يدومُ وصالٌ[٤]. قال الأعلم: «وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصحُّ معنىً، وإن كان أبعدَ في اللفظ؛ لأن (قلما) موضوعةٌ للفعل خاصةً بمنزلة (رُبَّمَا) فلا يليها الاسم البتة»[٥].

والآخر : أن تقدر (ما) زائدةٌ مؤكِّدةٌ ، فيرتفع (وصالٌ) بـ(قَلَّ)[٦]. قال الأعلم: «وهو ضعيفٌ؛ لأن (ما) إنما تزاد في (قَلَّ، ورُبَّ)؛ لتليهما الأفعال، وتصيرا من الحروف المخترعة لها»[٧].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٣٢٣/١، وشرح التسهيل: ٢٠٢/١ ، ٢/ ٢٧٦ ، وتخليص الشواهد : ٨٢، وتعليق الفرائد: ٢/ ٢١٨، والاقتراح : ٥٤، وحاشية الصبان: ١٧١/١، والخزانة : ٢٧٩/٥.

(٢) ينظر: التعليقة: ٥٣/١، والمقتصد: ٣٢٧/١-٣٢٨، والاقتضاب: ١٧٢/٣.

(٣) الأصول : ٤٦٦/٣ .

(٤) المقاصد الشافية : ٥٥١/٣-٥٥٢ .

(٥) تحصيل عين الذهب : ١٢/١.

(٦) ينظر : المقتضب : ٨٤/١ ، والمغني : ٤٠٤ ، والمقاصد الشافية : ٥٥١/٣-٥٥٢ .

(٧) تحصيل عين الذهب : ١٢/١ .

وأما بيت الزبَّاء فذكروا في تخريجه وجهين:

أ- أن "(مشيها) مبتدأٌ، حُذِفَ خبره ؛ لسد الحال مسده، أي: يظهر وئيدًا، كقولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)[1] فـ(حكمك): مبتدأ، حُذِفَ خبره ؛ لسد الحال مسده.

واعتُرِضَ هذا التخريج بأنه تخريجٌ على شاذ؛ وذلك أن قولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا) فيه شذوذٌ من وجهين :

١- النصب مع صلاحية الحال للخبرية، فكان القياس رفعه، بخلاف نحو: ضَرْبِي العبدَ مُسِيئًا؛ فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا يقال: ضَرْبِي العبدَ مسيءٌ؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيءٌ.

٢- أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر، ولا يصلح أن يكون الحال من (الكاف) المضاف إليها في (حكمك)؛ لأن الذوات لا توصف بالنفوذ[2].

ب - أن (مشيها): بدلٌ من ضمير المستكن في قوله: (للجمال)؛ لأنه في موضع خبر المبتدأ الذي هو (ما)[3].

واعتُرِضَ هذا التخريج بأن الإبدال من الضمير ههنا لا يخلو من أن يكون بدلَ بعضٍ، أو اشتمالٍ، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه: لفظًا، أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعفٌ من وجه آخر، وهو: أن الضمير المستتر

---

(١) في مجمع الأمثال للميداني: ٢١٢/١ (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ ، أي : مُرْسَلٌ جائزٌ، لا يُعَقَّب ، ويروى: (خُذْ حُكْمَكَ مُسَمَّطًا) أي: مُجَوَّزًا نافذًا، والمُسَمَّط: المرسل الذي لا يُرَد).

(٢) ينظر : التصريح : ٢٣٠/١ ، وحاشية الصبان : ٣٢٣/١.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات : ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، والتذييل : ١٧٨/٦، وأوضح المسالك : ٨٢/٢ ، ، و:موصل النبيل : ٤٣١/٢ ، وحاشية الدسوقي : ٢١٦/٢ .

في الظرف ضميرُ (ما) الاستفهامية ، وإذا أبدل (مشيها) منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام؛ لأن حكم ضمير الاستفهام حكمُ ظاهره[١].

المذهب الثاني :

مذهب الكوفيين: جواز تقديم الفاعل على عامله مع بقاء فاعليته في سعة الكلام ؛ استدلالاً بنحو ما تقدم من بيت الزباء[٢]. قال السيوطي: «وجوز الكوفية تقديمه، نحو: (زيدٌ قام) مستدلين بنحو قوله:

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا»[٣].

ووجه الاستدلال به: أن (مشيها) روي مرفوعًا، ولا يجوز أن يكون مبتدأً؛ إذ لا خبرَ له في اللفظ إلا (وئيدًا) وهو منصوبٌ على الحال، فتعيَّن أن يكون فاعلاً بـ(وئيدًا) مقدمًا عليه؛ فقد تقدَّم الفاعل على المسند، وهو المُدَّعَى[٤].

أثر الخلاف :

يظهر أثر هذا الخلاف في التثنية، والجمع، فتقول: (الزيدان قامَ، والزيدون قامَ) على مذهب الكوفيين، ولا يجوز ذلك على مذهب البصريين، بل لا بد من الضمير المطابق في (قام)؛ لأن الاسم إن وقع قبل الفعل فليس بفاعل، بل هو مبتدأ مُعَرَّضٌ لِتَسَلُّطِ نواسخ الابتداء عليه، وفاعل الفعل ضميرٌ بعده مطابقٌ للاسم

(١) ينظر : التصريح : ٣٩٧/١ ، وحاشية الصبان : ٣٢٣/١.

(٢) لم أقف على مذهب الكوفيين في معاني القرآن للفراء مع إنشاده البيت : ٧٣/٢، ولا في مجالس ثعلب ، وهو في مجالس العلماء: ٢٤٤– ٢٤٥،وشرح التسهيل: ١٠٨/٢، والتذييل: ١٧٨/٦– ١٧٩، وأوضح المسالك : ٨٢/٢.

(٣) الهمع : ٥٧٦/١ .

(٤) التصريح : ٣٩٧/١ .

السابق، فإن كان لمثنى أو مجموع بَرَزَ، نحو: (الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن)، وإن كان لمفرد استتر: مذكرًا كان، أو مؤنثًا، نحو: (زيدٌ قام، وهندٌ خرجتْ)، والتقدير: زيدٌ قام هو، وهندٌ خرجتْ هي[1]. قال أبو حيان: «وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون: (الزيدان قام ، والزيدون قام) ولا يجيز ذلك البصريون»[2].

وما ذكره أبو حيان في ذلك مسلوخ ومنتزعٌ من كلام كثير من النحويين، كابن السراج، وأبي جعفر النحاس، والأنباري، وابن الخباز، وابن عصفور[3]. قال ابن السراج: «لا يجوز أن يُقَدَّمَ على الفعل، إذا قلت: (قام زيدٌ) لا يجوز أن تقدم الفاعل، فتقول: (زيدٌ قام) فترفع زيدًا بـ(قام)، ويكون (قامَ) فارغًا، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: (الزيدان قامَ، والزيدون قامَ)، تريد: قام الزيدان، وقام الزيدون»[4].

وتبع أبا حيان في ذلك المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، والشاطبي، والشيخ خالد، والسيوطي، والصبان[5]. قال المرادي: «وثمرة الخلاف تظهر في نحو: (الزيدان قام) فالكوفيون يجيزون ذلك، والبصريون يمنعون»[6].

وقال الشيخ خالد: «فإن قلت: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين؟ قلت: فائدته تظهر في التثنية، والجمع، فتقول على رأي الكوفيين: الزيدان قامَ، والزيدون

(١) ينظر: الكتاب : ١١٥/٣، وعلل النحو : ٢٧٢، واللمع : ١١٥، وأسرار العربية : ٧٩ – ٨١ ، واللباب: ١٤٩/١، وشرح الجمل: ١٠٤/١، وشرح ابن الناظم: ١٥٨، والبسيط : ٢٧٤/١.

(٢) الارتشاف : ١٣٢٠/٣ ، وينظر : تذكرة النحاة: ٦٩٤ .

(٣) ينظر: إعراب النحاس: ٢٤٨/٣ ، وأسرار العربية : ٨١ – ٨٢، وتوجيه اللمع : ١٢٢، وشرح الجمل: ١٠٤/١.

(٤) الأصول : ٢٢٨/٢.

(٥) ينظر : المقاصد الشافية : ٥٤٦/٢ ، ٥٥١ ، والهمع : ٥٧٦/١ ، والصبان : ٣٢٣/١.

(٦) شرح التسهيل للمرادي : ٤٠١ ، والمقاصد الشافية : ٥٤٦/٢ .

قامَ، بالإفراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لا بد من الضمير المطابق في (قمَ)»[1].

تعقيب :

تحصل مما سلف أربعة أمور :

الأول : أن قول ابن السيد : «والبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل قبل الفعل في اضطرار، ولا غيره»[2] يرد عليه ما تقدم من تجويز سيبويه في الضرورة، وهذه عبارة الكتاب: «وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم . قال:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ∴ وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ»[3].

فهذا تصريحٌ بأن وجه الضرورة عنده تقديمُ الاسم على رافعه ، فلم يبق بعد ذلك وجهٌ للاختلافِ في توجيه كلامه: هل وجه الضرورة إيلاء (قَلَّمَا) الفعل مقدرًا، أو إنابة الاسمية عن الفعلية ؟[4].

الثاني : أن ما سلف من تقدير ابن السراج في بيت الكتاب أنه على إضمار (يكون)- لا يرد عليه قول البغدادي: «ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع حذف (كان)»[5]؛ لأن التي قَدَّرَها ابن السراج تامة، وما أشار إليه البغدادي من مواضع الحذف إنما هو خاص بـ(كان) الناقصة. قال ابن مالك:

---

(١) التصريح : ٣٩٨/١ .

(٢) الاقتضاب : ١٧٢/٣ .

(٣) الكتاب : ١١٥/٣ .

(٤) ينظر : تمهيد القواعد : ١٥٨٥/٥، والخزانة : ٢٢٩/١٠ ، وحاشية الدسوقي : ٣٠٧/١ .

(٥) ينظر : الخزانة : ٢٢٨/١٠ ، وشرح أبيات المغني : ٢٤٧/٥ .

«وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ»[١].

الثالث : أن هذا الأثر مبني على أن في تقديم الفاعل خلافًا، وقد نقل هذا الخلافَ كثيِّرٌ من النحويين[٢]. قال المرادي: «ذكر الخلافَ في هذه المسألة المغاربةُ، وابنُ الدهان في الغرة»[٣].

ولا يظهر هذا الأثر فيما نقله الزجاجي من إجماع النحويين على أن الفاعل إذا تقدم على عامله لم يرتفع به[٤].

وأما وجه رفع الفاعل المتقدم على هذا النقل ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين[٥]، فقال أبو حيان: «وقد رأيت في بعض التعاليق عن أبي القاسم الزجاجي أنه قال: أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قُدِّمَ على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، ويصير الفعل خبرًا عنه، وضميره في الفعل يرتفع به، وللكوفيين فيه ثلاثة أقوال: قال بعضهم: (زيدٌ) يرتفع بالمضمر الذي في (قام)، وقال آخرون: هو رفع بما عاد إليه من ذلك المضمر، وقال آخرون: هو رفع بموضع (قام) ؛ لأن الموضع موضع خبر، وبه كان يقول ثعلبٌ، ويختاره»[٦].

الرابع : أن الذي يركن إليه الباحث ما ذهب إليه سيبويه من الجواز في الضرورة، وهو اختيار الأعلم ، وابن عصفور[٧].

---

(١) الألفية : ١٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٠٨/٢ ، والتذييل : ١٧٨/٦– ١٧٩ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي : ٤٠١ .

(٤) مجالس العلماء : ٢٤٤.

(٥) ينظر: مجالس العلماء : ٢٤٤ ، وتذكرة النحاة : ٦٩٤ .

(٦) التذييل : ١٧٨/٦ – ١٧٩.

(٧) ينظر : تحصيل عين الذهب : ١٢/١ ، وشرح الجمل : ١٦٠/١ ـ ١٦١ .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من الجواز في السعة فيحتاج إلى دليل، وأما ما ذهب إليه جمهور البصريين من المنع مطلقًا فيرد عليه ما تقدم من ورود ذلك في الشعر الفصيح، والتأويل خلاف الأصل، فضلاً عما سلف على هذا التأويل من الاعتراض.

المبحث الثاني
أثر الخلاف في الإتباع بالنعت أو العطف

من المعاني التي يظهر فيها أثر الخلاف بين النحويين عند أبي حيان في (الارتشاف) الإتباع بالنعت ، أو العطف .

وقد تتبع البحث ما ورد في (الارتشاف) من هذا النوع ، وخلص إلى أنه ورد في أربع مسائل : الأولى منها في الإتباع بالنعت ، والثلاث الأخرى في الإتباع بالعطف.

١- نعت المنادى المبني على الضم

اختلف النحويون في نعتَ المنادى المبني على الضم، نحو: (يا زيدُ الفاضل، ويا بكر الكريم) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول :

مذهب الخليل وسيبويه والجمهور: الجواز مطلقًا[١]، فأجازوا في نعت هذا المنادى وجهين: الرفعُ والنصب. أما الرفع فبالحمل على لفظ المنادى. وأما النصب فبالحمل على محل المنادى؛ لأن محله منصوب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، وهذا هو الأصل في كل منادى[٢]. قال ابن جني: «فإن نعتَ الاسم المفرد بمفرد جاز لك في وصفه وجهان: الرفع والنصب جميعًا، تقول: يا زيدُ الظريفُ، وإن شئت الظريفَ، فمن رفع فعلى اللفظ، ومن نصب فعلى الموضع»[٣].

وجوَّز الخليل أن يكون انصب بفعل محذوف، والتقدير:(أعني الظريف). قال سيبويه:«قلت: أرأيتَ قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب؛ لأنه صفةٌ لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصبًا على (أعني)»[٤].

وزعم الكوفيون أن النصب في (العاقل) من (يا زيد العاقل) ليس على الموضع، وأن العرب أرادت نداء النعت، فلما لم يدخله النداء نصبته[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب : ١٨٣/٢، والإيضاح : ٢٣٠، وعلل النحو: ٣٤٤- ٣٤٥ موصل النبيل: ١١٦١/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣١١/٣، وابن الناظم: ٤٠٨، واللمحة: ٦٠٦/٢.

(٣) اللمع : ١٠٩.

(٤) الكتاب : ١٨٣/٢.

(٥) ينظر : الارتشاف : ٢١٩٩/٤.

فإن قيل: هل الرفع والنصب في ذلك سيان؟ قيل: نص المبرد على أن الرفع هو «الأكثر في الكلام»[١]، وصرح المرادي بأن «النصب أقيس»[٢]؛ ولذا ذهب أكثر الكوفيين والأخفش في أحد قوليه إلى أنه واجبٌ. قال أبوحيان: «والنص عن الكوفيين أنه لا يجوز في النعت إلا النصب، فتقول: يا زيدُ الطويلَ»[٣] وقال في تحرير مذهب الأخفش: «وزعم أيضًا في الأشهر من قوليه أن الاسم العلم المبني على الضم لا يجوز في نعته إلا النصبُ على الموضع»[٤].

المذهب الثاني :

مذهب الأصمعي وبعض الكوفيين: المنع مطلقًا؛ لأن المنادى شبيه بالمضمر، والمضمر لا يُنعَتُ، فكذلك ما أشبهه[٥]. قال ابن مالك: «ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء؛ لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت»[٦].

على أن الأصمعي لا ينكر أن من كلام العرب (يا زيد العاقلُ ، ويا زيد صاحبَ عمرٍو) بل ينكر تخريجه على النعت ، ويحمل مثل: (يا زيد العاقل) بالنصب على إضمار (أعني)، أو (أدعو) ، وبالرفع على إضمار (هو) ، ويحمل مثل: (يا زيد صاحب الفرس) على أنه نداء ثان[٧].

---

(١) المقتضب : ٢٠٨/٤ .

(٢) توضيح المقاصد : ٢/ ١٠٧٢.

(٣) الارتشاف : ٢١٩٨/٤.

(٤) السابق: ٢١٩٩/٤ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي : ٨٢٩ ، وتمهيد القواعد: ٣٥٣٧/٧.

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٩٣/٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٨٢٩ ، وموصل النبيل : ١١٦١/٣ .

المذهب الثالث :

ما نُسِبَ إلى سيبويه من التفصيل بين ما كان مختصًا بالنداء، نحو: (يا لكاع) فيمنع نعته، وبين ما لم يلازمه فيجوز نعته، نحو: (يا زيدُ الفاضل)(١). قال الشيخ خالد: «ونُقِلَ عن سيبويه التفرقة بين ما لازم النداء، وغيره»(٢).

أثر الخلاف :

أبان أبو حيان أن أثر الخلاف يظهر عند النعت بالمضاف بعد النعت بالمفرد، فعلى المشهور من مذهب الأخفش لا يجوز في النعت بالمضاف إلا النصب، نحو: (يا زيد العاقل ذا الجمة) سواءٌ أكان هذا المضافُ (ذا الجمة) نعتًا للعاقل، أم نعتًا للمنادى (زيد).

وأما على مذهب جمهور البصريين فثمة تفصيل ، وهو أنه إن كان هذا المضاف نعتًا للعاقل وجب رفعه، وإن كلن نعتًا للمنادى وجب نصبه. قال أبو حيان: «وثمرة الخلاف تظهر في النعت المضاف بعد النعت المفرد، فعلى مذهب الأخفش: يا زيد العاقل ذا الجمة، لا يكون في (ذا الجمة) إلا النصب كان نعتًا للمنادى، أو نعتًا للعاقل، ويفصل على مذهب الجمهور، فإن كان(ذو الجمة) نعتًا للعاقل رفعتَ، وإن كان نعتًا للمنادى نصبتَ»(٣).

ولم أر من سبق أبا حيان إلى هذا الأثر، وأما الذين جاءوا من بعده فمنهم من تبعه فيه من غير عزو إليه، ومن ذلك قول الصبان: «فائدة: إذا ذُكِرَ بعد نعت

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية : ٢٩٧/٥ .

(٢) موصل النبيل : ١١٦١/٣.

(٣) الارتشاف : ٢١٩٩/٤.

المنادى تابعٌ ، كـ(يا زيدُ الظريف صاحب عمرو) فإن قُدِّرَ الثاني نعتًا للمنادى نُصِبَ لا غيرُ ، أو نعتًا لنعت المنادى ، لُفِظَ به كما يلفظ بالنعت»[١].

ومنهم من لم يتابعه على الوجه الذي سلف على لسانه، ولكن على وجه آخر، وهو أنهم حملوا جواز النصب والرفع في نعت المنادى المبني على ضم مقدَّر، نحو: (يا سيبويهِ العالم) على ما أجازوه في تابع المنادى المبني على ضم ظاهر، نحو: (يا زيدُ العاقل) برفع (العالم) ونصبه(٢). قال ابن هشام: «وما كان مبنيًا قبل النداء، كـ(سيبويه، وحذام) في لغة أهل الحجاز قدرت فيه الضمة، ويظهر أثر ذلك في تابعه، فتقول: يا سيبويه العالِم ، برفع (العالم) ونصبه، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه ، نحو: يا زيد الفاضل»[٣].

تعقيب :

كشفت الدراسة عن ثلاثة أمور :

الأول : أنه لا خلاف أن من كلام العرب : (يا زيد العاقلُ ، ويا زيد صاحبَ عمرٍو) والخلاف في تخريجه على النعت ، فأجازه الجمهور ، ومنعه الأصمعي، وخرَّجه على ما سلف من تقدير النصب في : (يا زيد العاقل) على إضمار (أعني)، أو (أدعو)، والرفع على إضمار (هو)، مثل: (يا زيد صاحب الفرس) نداء ثان[٤].

الثاني : أن الأثر الذي ذكره أبو حيان مبني على محالفة الأخفش في أشهر قوليه ما ذهب إليه الجمهور من جواز الرفع والنصب ، ولا يتأتى على ما ذهب إليه

(١) حاشية الصبان : ٢٢٢/٣ .

(٢) ينظر: التصريح : ٢١٢/٢ ، وشرح الأشموني : ٢٢/٣ .

(٣) أوضح المسالك : ١٣/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل للمرادي : ٨٢٩ ، وموصل النبيل : ١١٦١/٣ .

الأصمعي من منع نعت المنادى المبني على الضم مطلقًا، ولا على ما نُسِبَ إلى سيبويه من التفصيل.

الثالث : أن المتجه ما ذهب إليه الجمهور من جواز نعت المنادى المبني على الضم؛ وذلك لسلامته من الاعتراض الوارد على غيره. أما ما ذهب إليه الأصمعي من المنع مطلقًا فيرد عليه قول ابن مالك: «وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس، أما السماع فشهرته مغنيةٌ عن استشهاد(١)، وأما القياس فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة ، فمتقضى الدليل ألاَّ تُعْتَبَر مطلقًا ، كما لم تُعْتَبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: (ضربًا زيدًا) ، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحسانًا ، فلم يزد على ذلك ، كما أن (فَعالِ) العلم لما بني ؛ حملاً على (فَعَال) المأمور به لم يزد على بنائه شيء من أحوال ما حُمِلَ عليه، ونظائر ذلك كثيرة»(٢).

وأما ما نُسِبَ إلى سيبويه من التفصيل بين ما كان مختصًا بالنداء ، فيمنع نعته ، وبين ما لم يلازمه فيجوز نعته. فيرد عليه قولهم : يا فُسَقُ الخبيثُ(٣).

---

(١) أورد المبرد (في المقتضب ٢٠٨/٤) بعض الشواهد على جواز الرفع والنصب في تابع نعت المنادى المبني على الضم مرفوعًا ، ومما جاء مرفوعًا؛ حملاً على اللفظ قول العجاج – وليس في ديوانه – :

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ مِيراثَ أَحْسَابٍ وَجُودٍ مُنْسَفِكْ . (الرجز).

ومما جاء منصوبًا ؛ حملاً على المحل قول جرير (في ديوانه : ١٣٥) :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى بأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمرُ الجَوادَا . (الوافر).

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣٩٣/٣ .

(٣) موصل النبيل : ١١٦١/٣.

٢- رافع الخبر عند تركيب (لا) النافية للجنس

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) الناسخة ، فتنصب المبتدأ، اسمًا لها، وترفع الخبر- بلا خلاف- إذا كان اسمها مضافًا، نحو: لا طالبَ علمٍ محرومٌ ، أو شبيهًا بالمضاف، نحو: لا طالعًا جبلاً ظاهرٌ[١]. قال ابن مالك: «لا خلاف في كون الخبر مرفوعًا بـ(لا) إذا لم يركب الاسم معها»[٢].

وأما عند التركيب مع الاسم المفرد، نحو: (لا رجلَ أفضلُ منك) ففيه خلافٌ بين النحويين على مذهبين:

المذهب الأول :

مذهب سيبويه: أنه مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا) ، وأن (لا) لم تعمل إلا في الاسم ؛ لأن شبهها بـ(إنَّ) ضعف حين تركبت مع الاسم المفرد، وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكن عملها أُبْقِيَ في أقرب المعمولين[٣].

واختار هذا المذهب أبو حيان، فقال: «وهو الصحيح، والدليل على ذلك أنه يجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بـ(مِن) في قولك: هل من رجلٍ في الدار؟ على الموضع قبل الخبر، فتقول: لا رجلَ عاقلٌ في الدار، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدار، كما تقول: هل مِن رجلٍ عاقلٌ في الدار؟ وهل من رجلٍ، وامرأةٌ في الدار؟ فلولا أنهما مع (لا) محكومٌ

(١) ينظر: شرح المقدمة للشلوبين : ١٠٠٥/٣، والمقرب : ١٩٠/١، والمساعد : ٣٤١/١.
(٢) شرح التسهيل : ٥٥/٢ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٢٧٥/٢ ، وشرح التسهيل : ٥٥/٢ ، وتمهيد القواعد : ١٤٠٧/٣.

لهما بحكم اسم مبتدأ لَمَا جاز الحمل على الموضع قبل الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع (إنَّ) قبل الخبر»[١].

المذهب الثاني :

مذهب الأخفش، والمازني، والمبرد: أنه مرفوعٌ بـ(لا) النافية للجنس؛ إجراءً لها مُجْرَى (إنَّ) فهي العاملة في الخبر عند التركيب، كما أنها العاملة فيه عند عدم التركيب[٢]. قال ابن الدهان: «وأما الأخفش، والمبرد، وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر، كما نصبوا بها الاسم»[٣].

واختار هذا المذهب ابن مالك، فقال: «وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى»[٤].

أثر الخلاف :

يظهر أثر هذا الخلاف بين سيبويه والأخفش في أمرين:

الأول: أنه لا يجوز عند الأخفش أن تقول: (لا رجلَ، ولا امرأةٌ قائمان)؛ لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحد؛ ذلك بأن (لا) هي العاملة في الخبر (قائمان) من حيث هو خبر لاسمها، وتعمل فيه (امرأة) من حيث هو خبرها.

وأما عند سيبويه فإنه يجوز أن تقول ذلك؛ لأنهما اسمان مبتدآن معطوفٌ أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمرٌو قائمان.

ولم أقف على من سبق أبا حيان إلى ذلك، وقد تبعه فيه ناظر الجيش، وهذه عبارته: «وثمرةُ الخلاف تظهر في نحو قولك: (لا رجلَ، وامرأةٌ قائمان) فعلى

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣٥٩/٤،وشرح المقدمة للشلوبين: ١٠٠٥/٣، والتذييل: ٢٣٥/٥ – ٢٣٦.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية : ١٠٠٥/٣، وتمهيد القواعد: ١٤٢٠/٣.

(٣) الغرة لابن الدهان : ١١٤/٢.

(٤) شرح التسهيل : ٥٦/٢ .

مذهب الأخفش لا يجوز ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحد؛ لأن (لا) هي العاملة في الخبر على رأيه، فإذا قلت: (لا رجلَ وامرأةٌ عاقلان)، كان (عاقلان) قد عمل فيه (لا) من حيث هو خبر لاسمها ، ولا يجوز ذلك، وتعمل فيه امرأة من حيث هو خبرها ، ولا يجوز ذلك، وعلى المذهب الآخر يجوز؛ لأنهما اسمان مبتدآن معطوفٌ أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمرٌو قائمان»[(١)].

الثاني : أن (فيها) في قول الشاعر:

فَلاَ لَغْوٌ ولاَ تَأْثِيمَ فيها وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبدًا مُقِيمُ[(٢)].

خبر عن الاسمين على مذهب سيبويه، وخبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوفٌ على مذهب الأخفش .

قال أبو حيان : «وثمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: (لا رجلَ، ولا امرأةٌ قائمان) فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك، وعلى قول الآخرين يجوز، وقوله:

فَلاَ لَغْوٌ ولاَ تَأْثِيمَ فيها

على قول الأخفش لا يكون (فيها) إلا خبرًا عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، وعلى القول الآخر يصلح أن يكون (فيها) خبرًا عنهما»[(٣)].

---

(١) تمهيد القواعد : ١٤٢١/٣.

(٢) البيت من الوافر ، وهو لـ(أمية بن أبي الصلت) في ديوانه : ١٢٢، والزاهر لأبي بكر الأنباري : ١٣/١، وتوجيه اللمع: ١٦٤. ويلا نسبة في اللمع : ٤٥، وابن الناظم: ١٣٦.
والشاهد في قوله : (فلا لغو ولا تأثيم فيها) حيث رفع الاسم بعد (لا) الأولى ؛ بناء على أنها ملغاة وبني على الفتح بعد (لا) الثانية ؛ بناء على أنها نافية للجنس ، عاملة عمل (إنَّ). ينظر : العيني : ٨٠٤/٢.

(٣) الارتشاف : ١٢٩٧/٣ – ١٢٩٨ .

وما ذكره أبو حيان في هذا الأثر مأخوذٌ من كلام بعض من تقدمه، كالعكبري، وبن الخباز[١]، وتبعه فيه المرادي، وناظر الجيش[٢].

قال ابن الخباز: « ويظهر أثر الخلاف في قول أمية بن أبي الصلت:

فَلاَ لَغْوٌ ولاَ تَأْثِيمَ فيها

فمذهب سيبويه أنه خبر عنهما. ومذهب أبي الحسن أنه خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف؛ لئلا يعمل في الخبر الواحد رافعان، كقولك: (إن زيدًا وعمرٌو ذاهبان). والبصريون لا يجيزونه؛ لأنك جعلت ذاهبين خبرًا عن زيد المنصوب بـ (إن)، وعمرو المرفوع بالابتداء، فقد رفعته من وجهين، وذلك لا يجوز»[٣].

تعقيب :

خلص البحث إلى أن الأرجح مذهب سيبويه ا لأن ما ذهب إليه الأخفش يرد عليه ما سلف في بيان الأثر من هذين الأمرين:

الأول : منع أن تقول: (لا رجلَ ، ولا امرأةٌ قائمان)، ومقتضى كلام سيبويه جواز هذا التركيب في كلام العرب، والإثبات مقدم على النفي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

الثاني : أنه لا مناص في البيت من حذف الخبر؛ لدلالة الآخر عليه، ولا حذف على مذهب سيبويه، ولا يخفى أن الحذف خلاف الأصل.

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٣٤/١ ، وتوجيه اللمع : ١٦٤ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد : ١٤٢١/٣ – ١٤٢٢ .

(٣) توجيه اللمع : ١٦٤ .

٣- موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المجرد الصالح للعمل

إذا كان اسم الفاعل مجردًا من الألف واللام، صالحًا للعمل، بأن كان بمعنى الحال، أو الاستقبال، ومعتمدًا على شيء قبله من نحو نفي، أو استفهام أو مبتدأ، أو صاحب حال، أو موصوف، أو موصول، فإما أن يكون الاسم المتصل به ظاهرًا، أو ضميرًا: فإن كان ظاهرًا فلا خلاف أنه يجوز فيه وجهان: النصب على أنه مفعولٌ به ، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[(١)]، والجر على أنه مضافٌ إليه، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ الآن، أو غدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[(٢)(٣)].

وإن كان ضميرًا متصلاً ففي موضعه خلافٌ بين النحويين على مذهبين:

المذهب الأول :

مذهب سيبويه: أنه في موضع جر، فإذا قلت: (زيدٌ مُكْرِمُكَ، والزيدان مُكْرِمَاكَ، والزيدون مُكْرِمُوكَ) فالكاف في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جر مضاف إليه. قال: «ولا يكون في قولهم: (هم ضاربوك) أن تكون الكاف في موضع النصب ؛ لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرًا»[(٤)].

---

(١) من الآية : ٧٢ من سورة البقرة .

(٢) من الآية : ٩ من سورة آل عمران .

(٣) ينظر: الكتاب: ١٨٧/١، والتبصرة : ٢١٩/١- ٢٢٠، والبسيط : ٩٩٩/٢ ، وشفاء العليل: ٦٢٨/٢ ، وتمهيد القواعد : ٢٧٥٠/٦ ، وموصل النبيل: ٨٥٩/٣.

(٤) الكتاب : ١٨٧/١.

ومعنى هذا أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب، فيقول: الكاف في قولك: (هم ضاربوك) في موضع جر؛ لأنك لو قلت: (ضاربو زيدٍ) لجررت، ولما كان الوجه في المظهر أن يكون مجرورًا كان في المضمر في موضع جر ؛ لأنه أشد اتصالاً من المظهر[١].

وقد اختار هذا المذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي، وأكثر المحققين[٢]. قال ابن مالك : «هذا مُكرمُك ، وهذان مُكرماك ، وهؤلاء مُكْرِمُوك ، فالكاف في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جر على مذهب سيبويه ، وأكثر المحققين ، وهو الصحيح»[٣].

المذهب الثاني :

مذهب الأخفش من البصريين ، وهشام من الكوفيين: أن الضمير في موضع نصب ، وحجتهما : أن مُوجِب النصب المفعوليةُ ، وهي محققة ، وموجب الجر الإضافة ، وهي غير محققة ؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ، والنون ، ولحذفهما سبب آخر ، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً[٤].

قال ابن مالك : « وزعم الأخفش وهشام الكوفي أن كاف (مكرمك) وشبهه في موضع نصب»[٥].

---

(١) شرح السيرافي : ٤٣/٢ ، والتبصرة : ٢٢٤/١.

(٢) ينظر: المقتضب : ١٥٢/٤، والأصول : ١٢٨/١، وشرح السيرافي : ٤٣/٢.

(٣) شرح التسهيل : ٨٣/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٩٠/١ ، والتبصرة : ٢٢٣/١ ، وموصل النبيل: ٨٦٠/٣.

(٥) شرح التسهيل : ٨٣/٣ .

أثر الخلاف :

أوضح أبو حيان أن أثر الخلاف يظهر عند العطف، فإذا قلت: (هذا ضاربُكَ وزيدًا) فـ (زيدًا) عند سيبويه والمحققين مفعولٌ به لفعل محذوف دل عليه اسم الفاعل (ضاربك) ، أي: ويضرب زيدًا. قال أبو حيان: «ويظهر الفرق بين المذهبين في العطف، فيجيز الأخفش، وهشام: (هذا ضاربك وزيدًا)، وقال تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[1] فـ(أهلك) معطوف على الكاف؛ إذ هي في موضع نصب عندهما، ومن منع ذلك أضمر ناصبًا أي: وننجي أهلك»[2].

وهذا الذي ذكره أبو حيان مأخوذ من كلام النحويين قبله ، ومن ذلك قول ابن السراج: «وتقول : (هذا ضاربك وزيدًا غدًا) لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ كأنه قال : منجون أهلك»[3].

وأوضحُ من ذلك قولُ العكبري في إعراب الآية : «الكاف في موضع جر عند سيبويه ، فعلى هذا ينتصب (أهلك) بفعل محذوف ، أي : وننجي أهلك ، وفي قول الأخفش : هي في موضع نصب، أو جر وموضعه نصبٌ، فتعطف على الموضع»[4].

وتبعه الآلوسي في ذلك ، فقال: «وأيًا ما كان فمحل الكاف من (منجوك) الجر بالإضافة؛ ولذا حذفت النون عند سيبويه، و(أهلك) منصوب على إضمار فعل،

---

(١) من الآية : ٣٣ من سورة العنكبوت .

(٢) الارتشاف : ٢٣٧٥/٥.

(٣) الأصول : ١٢٨/١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١٠٣٢/٢-١٠٣٣.

أي: وننجي أهلك، وذهب الأخفش وهشام إلى أن الكاف في محل النصب ، و(أهلك) معطوف عليه ، وحذفت النون لشدة طلب الضمير الاتصال بما قبله للإضافة»[1].

على أن أبا حيان نقل في (التذييل والتكميل) عن ابن العلج أن العطف الذي يظهر فيه هذا الأثر ليس بمسموع عن العرب ، فلم يُنقَلْ عنهم ما ذكره في (الارتشاف)، وفَرَّقَ من أجله بين المذهبين ، ولو ورد عن العرب : (هذا ضاربك وزيدًا) لكانت التفرقة بين المذهبين صحيحة. قال في (التذييل والتكميل): «وفي البسيط: وإنما يظهر الفرق بين المذهبين بالسماع، ولم أقف عليه، وذلك في العطف، فلو سمعناه معطوفًا عليه لظهر إما الخفض، وإما النصب، وقال تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ نصبًا ، لكن لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون ﴿وَأَهْلَكَ﴾ منصوبًا بفعل مضمر»[2]. أي: والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

تعقيب :

ظهر في ضوء ما سلف ثلاثة أمور :

الأول : أن العطف في نحو: (هذا ضاربك وزيدًا) من قبيل عطف القعل على الاسم عند سيبويه والمحققين، والتقدير: هذا ضاربك ، ويضرب زيدًا.

وإنما جاز عطف الفعل على الاسم ؛ لأن الاسم في المثال مشبه للفعل؛ لكونه اسم فاعل ، وعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل جائزٌ؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فِعلٌ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا

(١) روح المعاني : ١٠/٣٦٠ .

(٢) التذييل والتكميل : ١٠/٣٤٠.

اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا . فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[2] فعطف (أقرضوا) على (المصدقين)؛ لأنه بمعنى: تصدقوا، وعطف (أثرن) على (المغيرات)؛ لأنه بمعنى: أغرن[3].

وأما عند الأخفش وهشام فهو من عطف الاسم على الاسم؛ وذلك أن (زيدًا) معطوف على موضع الضمير المنصوب في (ضاربك)، والضمير مفردٌ.

الثاني : أن أبا حيان في (الارتشاف) لم يعتدَّ بما أورده في (التذييل والتكميل) على لسان ابن العلج من منع سماع العطف في المسألة، ونص على أن أثر الخلاف بين سيبويه والأخفش يظهر فيما سُمِعَ من العطف.

الثالث : أن الذي يرتضيه الباحث ما ذهب إليه سيبويه وأكثر المحققين من أن الضمير في موضع جر ؛ وذلك من ثلاثة أوجه:

١- أن الظاهر هو الأصل، والمضمر نائبٌ عنه، والظاهر إذا حُذِفَ التنوين والنون من اسم الفاعل كان مجرورًا، فكذلك المضمر الذي ناب عنه.

٢- أن هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله، ولا يتصل الاسم بالاسم إلا على جهة الإضافة، وإذا صحت الإضافة صح الجر.

٣- أن ما ذهب إليه الأخفش وهشام من أنه في موضع نصب يرد عليه أن النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيًا، بل يُكْتَفَى فيه بالتقدير، وأن عمل الأسماء الجر أكثر، فيتعين عند احتمال الجر والنصب أن يُحْكَمَ بالأكثر.

---

(١) من الآية : ١٨ من سورة الحديد .

(٢) الآيتان : ٣ ، ٤ من سورة العاديات .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية : ١٢٧١/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/٣، وشرح الشواهد الكبرى: ١٨٧/٥.

وأما جعل حذف التنوين والنون لصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً فمستغنى عنه لوجهين:

أحدهما : أن حذفه للإضافة مُحَصَّلٌ لذلك؛ فلا حاجة إلى سبب آخر.

والآخر : أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ، ونون التثنية والجمع؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل ، واتصال الضمير لا يزول بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين، ونون التثنية والجمع، لو قُصِدَ النصبُ، وقد نبَّهوا على جواز ذلك باستعماله في الشعر، كقوله:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا وَأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ[1].

فقد جمع في قوله: (محتضرونه) بين النون النائبة عن التنوين وبين الضمير للضرورة[2]،

وذهب المبرد إلى أن هذه الهاء هاء سكت ، وكان حقها أن تسقط في الوصل ، فاضطر الشاعر إلى أن يُجْرِيَهَا في الوصل مجراها في الوقف ، وحَرَّكها تشبيهًا بهاء الضمير في نحو: (غلامه ، وداره)[3]. قال ابن يعيش: «وكلاهما ضعيفٌ، والأول أمثل؛ لأن فيه ضرورة واحدة، وفي هذا ضرورتان»[4].

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب : ١٨٨/١ ، والكامل للمبرد: ٢٨٦/١، والمسائل الحلبيات : ٣٢١ ، وتمهيد القواعد : ٢٧٥٢/٦ ، وموصل النبيل : ٨٦٠/٣.

(٢) ينظر : شرح السيرافي : ١٩٥/١ ، والبسيط : ١٠٤٨/٢، والتذييل والتكميل : ٣٣٩/١٠-٣٤٠.

(٣) ينظر : الكامل : ٢٨٥/١ – ٢٨٦ ، والمسائل الحلبيات : ٣٢١ .

(٤) شرح المفصل : ٢/ ١٣٧.

٤- (حتى) التي بمعنى الفاء

تأتي (حتى) بمعنى الفاء في إفادة معنى السببية، نحو: ضربت زيدًا حتى بكى، ولأضربنه حتى يبكي.

وقد اختلف النحويون في (حتى) هذه على مذهبين:

المذهب الأول :

مذهب الجمهور: أنها حرف ابتداء[١]، لا حرف عطف؛ لأن (حتى) العاطفة لا تعطف الجمل[٢]. قال أبو حيان: «وإذا كانت (حتى) بمعنى الفاء فهي حرف ابتداء، وليست العاطفة؛ إذ مذهب الجمهور أنها إنما تعطف المفردات، لا الجمل»[٣].

وإنما لم يكن المعطوف بـ(حتى) جملة ؛ لأن العطف بها قليلٌ، واستعمالها حرف ابتداء كثيرٌ.

وقيل: لأن المعطوف بـ(حتى) لا يكون إلا بعضًا مما عُطِفَ عليه، وغايةً له، ولا يُتَصَوَّر ذلك في الأفعال والجمل[٤].

وقيل : لأن الأصل في (حتى) العاطفة أن تكون جارة ، فلما نُقِلَتْ من الجر إلى العطف حُوفِظَ على أصلها من استعمالها في الأسماء، فلا تُعْطَف بها الأفعال،

(١) أي : تُبتَدَأ بعدها الجمل ، أي : تُستأنف ، فيقع بعدها الجملة الاسمية ، والفعلية. ينظر: الجنى الداني: ٥٥١ . ومغني اللبيب: ١٧٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل : ١٠٤/١٣، وتوضيح المقاصد : ١٢٥٢/٣ ، والجنى الداني: ٥٥٧.

(٣) الارتشاف : ١٦٦٧/٤.

(٤) ينظر : تمهيد القواعد : ٣٤٥٤/٧ ، وموصل النبيل : ١١١١/٢.

ولا الجمل؛ لأنها لا تدخل عليها، وهي حرف جر. فإذا وقع بعدها فعل، أو جملةٌ فهي حرف ابتداء[١].

المذهب الثاني :

مذهب الأخفش: أنها عاطفة[٢]. قال المرادي: «وذهب أبو الحسن إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة»[٣].

أثر الخلاف :

نص أبو حيان على أن أثر الخلاف يظهر في إعراب الفعل المضارع بعد (حتى) في نحو: لأضربن زيدًا حتى يبكي ، وذلك أنه يجب نصب (يبكي) على مذهب الجمهور بمعنى: (إلا أن) ، أو بمعنى: (كي).

وأما على مذهب الأخفش فيجوز فيه النصب على ما ذكره الجمهور من المعنى، ويجوز فيه – أيضًا – الرفع على العطف. قال: «وثمرة الخلاف أن الأخفش يُجِيز الرفع في (فيبكي) على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب بمعنى: (إلا أن)، أو بمعنى : (كي)»[٤].

ولم أقف على من سبق أبا حيان إلى هذا الأثر ، وقد تبعه فيه المرادي الذي لم يزد على ما ذكره أبو حيان دون عزو إليه، وهذه عبارته: «وثمرة الخلاف

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠٤/١٣، وتمهيد القواعد : ٣٤٥٤/٧، وموصل النبيل: ١١١١/٢.

(٢) ينظر : الارتشاف : ١٦٦٧/٤ ، وتوضيح المقاصد : ١٢٥١/٣ .

(٣) الجنى الداني : ٥٥٧ .

(٤) الارتشاف : ١٦٦٧/٤.

أن الأخفش يُجِيز الرفع في (يبكي) على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب»[1].

تعقيب :

يلزم من كلام أبي حيان في هذا الأثر نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد (حتى) الابتدائية عند الجمهور، وقد نصوا على أن هذا إنما يكون بعد (حتى) الجارة ؛ فتكون (أن) والفعل في تأويل مصدر في موضع جر بـ(حتى).

وأما (حتى) الابتدائية فهي التي تقع بعدها الجمل مبتدأ بها، ويكون مضمونها غاية لما قبلها.

وهذه الجمل التي تقع بعدها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ليست واقعة موقع المفرد؛ فينبغي ألا يُحكَم لها بموضع من الإعراب؛ لأن الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، كأن تقع في موضع رفع خبرًا في نحو: زيدٌ يكتب، أو في موضع نصب حالاً في نحو: جاءني زيدٌ يضحك، أو في موضع جر صفة في نحو: مررت برجلٍ يكتب[2].

(١) الجنى الداني : ٥٥٨ ، وتوضيح المقاصد : ١٢٥٢/٣.

(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٩٨ ، والجنى الداني : ٥٥٢ ، والمغني : ١٧٣.

المبحث الثالث

أثر الخلاف في التقديم والتأخير

من المعاني التي يظهر فيها أثر الخلاف بين النحويين عند أبي حيان في (الارتشاف) التقديم والتأخير.

وقد تتبع البحث ما ورد في (الارتشاف) من أثر في هذا النوع ، وانتهى إلى أنه جاء في ثلاث مسائل: الأولى في باب المبتدأ والخبر ، والثانية في باب (إنَّ) وأخواتها ، والثالثة في باب جوازم الفعل.

١- الضمير في الخبر المتعدد لفظاً لا معنى

قد يكون للمبتدأ خبران في معنى خبر واحد، نحو: (زيد أعسر أيسر) أي: أضبط ، وهو الذي يكتب بكلتا يديه ، و(هذا حلوٌ حامضٌ)[١]، أي: جمع الطعمين: الحلو، والحامض[٢]، قال ابن السراج: «ومثل هذا لا يجوز أن يكون (حلو) الخبر وحده، ولا (حامض) الخبر وحده، حتى تجمعهما»[٣].

ويجوز أن يكون من ذلك قراءة عبد الله بن مسعود- ﷺ-: ﴿وَهَذا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[٤] بالرفع، فيكون ﴿بَعْلِي﴾، و﴿شَيْخٌ﴾ جميعًا خبرًا عن ﴿هَذا﴾ أي: جمع البعولة والشيخوخة[٥].

وذكر أبو حيان أن للنحويين في تحمل هذين الخبرين ضمير المبتدأ خلافًا على مذهبين:

المذهب الأول: أن كل واحد من الخبرين يتحمل ضمير المبتدأ؛ من جهة كونه مشتقًا؛ لأن كونهما خبرين لا يخرجهما عما استقر في الخبر المشتق من التحمل،

---

(١) قال ابن عقيل – في المساعد: ٢٤٢/١ -: «فتسمية هذين خبرين تجوزٌ، وإنما هما خبرٌ واحدٌ؛ لأن الإفادة لا تحصل إلا بالمجموع، بخلاف الأول، وهو ما تعدد لفظًا ومعنى؛ ولذا امتنع في هذا العطف، بخلاف ذاك».

(٢) ينظر: الكتاب ٨٣/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٨/١ ، والمقتضب : ٣٠٨/٤، وموصل النبيل: ٢٤٠/١.

(٣) الأصول : ١٥١/١ .

(٤) من الآية : ٧٢ من سورة هود ، وقراءة الجمهور بالنصب على الحال. ينظر : المصاحف لأبي بكر السجستاني: ١٧٧، ومختصر في شواذ القرآن : ٦٥، والمحتسب: ١٠٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب : ٨٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ١٢، والأصول : ١٥١/١.

ولا يلزم من تحمل كل واحد منهما ضميرًا أن يكون خبرًا مستقلاً على حياله؛ لأن المقصود جمع الطعمين، أي: فيه حلاوة، وفيه حموضة.

ونسب ناظر الجيش هذا المذهب إلى المحققين[١]، ومن هؤلاء المحققين الزجاج، والرضي[٢]، وأبو حيان؛ إذ قال: «والذي أختاره أن كلاً منهما تحمل ضميرًا من المبتدأ، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عما استقر في الخبر المشتق من تحمله الضمير»[٣].

المذهب الثاني : أنه ليس فيهما إلا ضميرٌ واحد تحمله الثاني؛ لتنزيل الأول منه منزلة الجزء، والخبر بتمامهما.

وقد نقل أبو حيان، والمرادي، وناظر الجيش هذا المذهب عن الفارسي[٤].

قال أبو حيان: «نُقِلَ لنا عن أبي علي الفارسي أنه ليس له إلا ضميرٌ واحدٌ تحمله الخبر الثاني ؛ لأن الأول تنزَّلَ من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر إنما هو بتمامهما»[٥].

والتحقيق أن كلام الفارسي على خلاف هذا النقل، وأن ضمير المبتدأ في ذلك عنده إنما يعود من معنى الكلام، وذلك أنك إذا قلت: (هذا حلوٌ حامضٌ) فكأنك

(١) ينظر : تمهيد القواعد : ٢/١٠٣٥ – ١٠٣٦.

(٢)ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٧٠ ،والحجة ١/١٩٨، وشرح الرضي ١/٢٦٤– ٢٦٥.

(٣) التذييل والتكميل : ٤/٩٠ .

(٤) ينظر: الارتشاف: ٣/١١٣٨، وشرح التسهيل للمرادي: ٢٧٩ ، وتمهيد القواعد : ٢/١٠٣٢.

(٥) التذييل والتكميل : ٤/٩٠ .

قلت: هذا مُزٌّ[1] فجعلت حلوًا حامضًا يدلان على محذوفٍ، وذلك المحذوف فيه ذكرٌ من (هذا)، فرجع على (هذا) ذِكْرٌ من شيء محذوف قام (هذا) مقامه.

والداعي إلى ذلك أنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير، ولا انفراد أحدهما به؛ لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحد؛ لأن عاملين لا يعملان في معمول، ولا أن يكون فيهما ضميران؛ لأنه يصير التقدير: كله حلو وكله حامض، وليس هذا الغرض منه.

وهذا كلامه (في الحجة): «فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: (حلوٌ حامضٌ) ونحوه إلى المبتدأ فالقول فيه أنه لا يخلو من أن يكون الضمير في أحد الاسمين، أو في كل واحد منهما ضميرٌ، أو يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ، أو لا يكون في واحد منهما ضميرٌ؛ فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأن كلّ واحد منهما إذا خصصته بتحمله الضمير لم يكن بأولى بذلك من صاحبه. ولا يستقيم أن يكون في كل واحد منهما ضمير؛ لأنّك إن حمَّلت كل واحد منهما ضميرًا لم يكن ذلك الغرض في الإخبار، ألا ترى أن الضمير إذا حمَّلته كل واحد منهما فالضمير فاعل، فتصير كأنك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من اسمي الفاعل، كأنك قلت: (حلا، وحمض) وليس الغرض كذلك، ولا المراد، إنما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين... فإذا كان ذلك مؤديًا إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم، ولا يجوز أن يكون ضمير واحد فيهما جميعًا؛ لأنّه يجب أن يعمل الصفتان جميعًا فيه، وهذا ممتنع ، كما يمتنع أن يعمل فعلان في فاعل، وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك. فإن قلت: فعَلامَ يُحملُ؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونرد الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى، كما فُعِلَ ذلك في الصفة في

(١) المُزُّ : الجامع بين الحلو والحامض . ينظر مادة (م ز ز) في : الصحاح : ٨٩٦/٣، واللسان : ٤٠٩/٥.

قولك: (مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ) ألا ترى أنه لا عائد في لفظ هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكر في المعنى، كأنك قلت : لا قاعد أبواه»[1].

وقال (في المسائل المنثورة): «إذا قلت: (هذا حلوٌ حامضٌ) كان (هذا) مبتدأ ، و(حلوٌ حامض) خبر عن (هذا). فإن قال قائلٌ: فالذكر العائد على (هذا) في (حلو) أو في (حامض)؟ قيل له: ليس الذكر في أحد منهما؛ وذلك أنهما تنزلا بمنزلة شيء واحدٍ، فقاما مقامه، وذلك أنك أردت: هذا مُزٌّ، فجعلت حلوًا حامضًا يدلان على محذوفٍ، وذلك المحذوف فيه ذكرٌ من (هذا)، فرجع على (هذا) ذِكْرٌ من شيء محذوف قام (هذا) مقامه. ومثل ذلك: (مررت برجلٍ قائمٍ أبواه، لا قاعدين)، و(قاعدين) ليس فيه عائدٌ على (رجل) وإنما التقدير: (لا قاعدين أبواه) فعاد عليه الذكر من شيء محذوفٍ قام (هذا) مقامه، ودل عليه. ومثل ذلك: (مررت برجلين: قائمٍ، وقاعدٍ) ليس في واحد منهما ذِكْرٌ، وإنما الذكر من شيء محذوفٍ دل (هذا) عليه، وتقديره: برجلين قاعدين»[2].

أثر الخلاف :

يرى أبو حيان أن أثر الخلاف في تحمل كل واحد من الخبرين، أو تحمل أحدهما دون الآخر إنما يظهر في نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإن قيل: إن ضمير المبتدأ تحمله الخبر الثاني دون الأول، لزم رفع (الرمان) بالثاني، وإن قيل: إن كل واحد من الخبرين تحمل ضمير المبتدأ، جاز أن يكون من باب التنازع، على القول بجواز تنازع السببي المرفوع – وهو الاسم الظاهر المرفوع – بأحد العاملين (رمانه)، فكل من العاملين: (حلو)، و(حامض) يطلبان سببًا مرفوعًا (رمانه) فأُعْمِلَ فيه أحدهما، وأُعْمِلَ الآخر في ضميره.

(١) الحجة : ١/٢٠٠ : ٢٠٢ .

(٢) المسائل المنثورة : ٣٤٥.

قال أبو حيان: «وثمرة هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهرٌ، نحو قولك: (هذا حلو حامض رمانه)، فإذا لم يكن في الأول ضميرٌ تعين ارتفاع (الرمان) بالثاني، وإن كان فيه ضميرٌ كانت المسألة من باب التنازع على الخلاف الذي في السببي المرفوع»[١].

وهذا الخلاف الذي أحال عليه هو قوله- في باب التنازع-: «وإن كان مرفوعًا، نحو: (زيدٌ قام ، وقعد أبوه)، و(زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه) فذهب بعض النحويين إلى أنه لا يكون في هذا التنازع، وبه قال ابن خروف[٢]، وابن مالك، ولم يذكره معظم النحويين، ولا شرطوه»[٣].

ويظهر من ذلك أن هذا الأثر مبني على ما ذهب إليه الجمهور من جواز التنازع في السببي المرفوع؛ ولذا كانت عبارة (التذييل) أوضح، وأقوى في بيان ذلك؛ لما فيها من التصريح بعدم الاعتداد برأي المخالف، أو الالتفات إليه، وهذه عبارته: «وثمرة الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهرٌ، نحو قولك: (هذا البستان حلو حامض رمانه) فإذا قلنا: لا يتحمل ضميرًا تعين أن يكون الرمان مرفوعًا بالثاني، وإذا قلنا: إنه يتحمل، فيحتمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سببًا مرفوعًا»[٤].

والحاصل أن هذا الأثر لا يظهر على ما ذهب إليه جماعة من النحويين، وارتضاه ابن مالك من أنه لا يجوز التنازع في السببي المرفوع، فإذا قيل: (البستان

---

(١) الارتشاف : ١١٣٨/٣ .

(٢) لم أقف على رأي ابن خروف هذا في كتابيه (شرح كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجي)، وهو في التصريح : ٤٨٢/١ ، والهمع : ١٢٧/٣.

(٣) الارتشاف : ٢١٤٠/٤ .

(٤) التذييل والتكميل : ٩٠/٤ .

حلو حامضٌ رمانه) فـ(البستان) عند ابن مالك: مبتدأ، و(رمانه): مبتدأ ثان، و(حلوٌ)، و(حامضٌ) خبرا المبتدأ الثاني، وفي كل منهما ضمير مرفوع، والمبتدأ الثاني، وخبراه في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والتقدير: البستان رمانه حلوٌ حامضٌ. قال في (التسهيل): «إذا تعلق عاملان – من الفعل وشبهه، متفقان لغير توكيد، أو مختلفان – بما تأخر، غير سببي مرفوع، عمل فيه أحدهما، لا كلاهما»[1].

وذكر في (الشرح) وجه ذلك، فقال: «ونبهت بقولي: (غير سببي مرفوع) على أن نحو: (زيدٌ منطلقٌ مسرعٌ أخوه) لا يجوز فيه تنازع؛ لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السببي، وهو الأخ، وأسندت الآخر إلى ضميره؛ فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره، ولا ما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك، فإن سُمِعَ مثله حُمِلَ على أن المتأخر مبتدأ مخبرٌ عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفي كل واحد منهما ضميرٌ مرفوعٌ، وهما وما بعدهما خبرٌ عن الأول، ومنه قول كثير عزة:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[2].

أراد : وعزة غريمها ممطولٌ معنى»[1].

(١) التسهيل : ٨٦ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لـ(كثير عزة) في ديوانه: ٦٦، وشرح المفصل: ٥٠/١، والهمع: ١٢٧/٣، وبلا نسبة في الإيضاح: ١٠٣، والإنصاف: ٧٦/١، وأوضح المسالك: ١٧٢/٢.
والبيت شاهد للبصريين على أولوية إعمال الثاني في باب التنازع، وذلك أن (قَضَى)، و(وَفَّى) يطلبان (غريمه)، و(ممطولٌ) ، و(مُعَنًّى) يطلبان (غريمها) وأعمل الثاني ؛ إذ لو أعمل الأول لقال : (وفاه) ، (مُعَنًّى هُوَ). وأما على ما ذكره ابن مالك فلا شاهد في الشطر الثاني. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ١٠١، والعيني : ١٠١٠/٣.

وأما ما ذكره أبو حيان من الأثر فلا أعلم أحدًا من النحويين سبقه إليه، وقد وافقه فيه بعضٌ، وخالفه بعضٌ، وافقه المرادي، والمرابط الدلائي[٢].

قال المرادي: «ثمرة الخلاف في تحملهما ، أو تحمل أحدهما تظهر في نحو: (هذا البستان حلو حامض رمانه)، فإن قلنا: لا يتحمل ضميرًا تعين رفع الرمان بالثاني، وإن قلنا: إنه يتحمل، فيجوز أن يكون من باب التنازع، إن قلنا بجواز تنازع السببي المرفوع»[٣].

وخالفه ناظر الجيش؛ تبعًا لابن مالك في منع التنازع في السببي المرفوع، وهذا كلام ناظر الجيش: «وأما إذا قلت: هذا حلو حامضٌ طعمه، فهل يكون الظاهر مرفوعًا بالثاني، أو بالأول، فالحق أن طعمه مبتدأ محبرٌ عنه بما تقدم؛ لأن التنازع في سببي مرفوع غير جائز»[٤].

تعقيب :

نتج مما سلف ثلاثة أمور :

الأول : أن نَقْلَ أبي حيان عن الفارسي، وابن جني فيه نظرٌ، أما النقل عن الفارسي أنه ليس في الخبرين من نحو: (الرمان حلو حامضٌ) إلا ضميرٌ واحد تحمله الثاني فقد تقدم بحث النظر فيه بما ورد على لسان أبي علي من أن الضمير يعود من معنى الكلام على المبتدأ.

---

(١) شرح التسهيل : ٢/١٦٥ – ١٦٦.

(٢) ينظر : نتائج التحصيل : ١/١١١٠.

(٣) شرح التسهيل : ٢٧٩.

(٤) تمهيد القواعد : ٢/١٠٣٥.

وأما النقل عن ابن جني، فقال أبو حيان: «وذكر أبو الفتح أنه راجع أبا علي في هذا الفصل نيفًا وعشرين سنة في عود الضمير حتى يتبين له»[1].

ولا ندري هل تبين له عود الضمير بعد ما يزيد على عشرين سنة، أو لا؟ ولذا قال المرابط: «وذكر أبو الفتح أنه راجع أبا علي نيفًا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له، ويروى عنه: فلم يحصل ما يحسن كَتْبُهُ»[2].

وقطع المرادي بأنه تبين له، فقال: «وذكر أبو الفتح أنه راجع أبا علي نيفًا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له»[3].

والذي نص عليه ابن جني أنه تبين له صحة مذهب أبي علي بعد أكثر من أربعين سنة، وهو يشرح قول الشاعر:

ذَا قُوَّةٍ وَذَا شَبَابٍ مُقْتَبَلْ لاَ جَزَعَ اليَوْمَ عَلَى قُرْبِ الأَجَلْ[4].

وهذا شيء من كلامه يحسن إيراده؛ لما فيه من فوائد. قال: «وكذلك يجوز عندي أن تجعل (على) صفة لـ(جزع) مع جعلك (اليوم) صفة له أيضًا، فكما جاز أن تجعله خبرًا عنه، جاز – أيضًا – أن تجعله صفة له، ويكون حينئذ متعلقًا بمحذوف أيضًا، فإذا أنت جعلتهما صفتين كان العائد على (جزع) راجعًا إليه من مجموع الصفتين، كما أنك إذا قلت: (هذا حلوٌ حامضٌ) كان العائد على المخبر عنه راجعًا

(١) التذييل والتكميل : ٤/٩٣ .

(٢) نتائج التحصيل : ١/١١١٠.

(٣) شرح التسهيل : ٢٧٩.

(٤) البيت من الرجز، وهو للأعرج المعني في ديوان الحماسة: ٧٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١٠٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٢١١، ولـ(رجل من بني ضبة في يوم الجمل) في شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: ١/٢٩١، والتذكرة الحمدونية : ٤٠٤.

إليه من مجموع الخبرين. وراجعت – مرات – أبا علي في هذا، فقلت: قد علمنا أن في كل واحد من (حلو)، و(حامض) ضميرًا من حيث كان كل واحد منهما فيه معنى الفعل، فَلِمَ زعمت أنه لا يعود الضمير من كل واحد منهما، وأقمت على أنه عائدٌ من مجموعهما عليه؟ فأقام على ما قال البتة، فقلت له: ألسنا نقول: (هذا قائمٌ أخوه، قاعدةٌ جاريته) إذا جعلنا له خبرين؟ فهل تشك في أن كل واحد منهما قد رفع الظاهر، وعاد منه ضميرٌ عليه، فليت شعري! هل يرفع الظاهر، ولا يرفع مضمرًا، وهذا في غاية الوضوح؟ فلما أفضى الأمر بنا إلى هنا لاح من قوله ما كان يخفى منه منذ أكثر من أربعين سنة أنه إنما يريد أن العائد المستقل به جميع الخبر إنما يعود من مجموع الاسمين، فأما كل واحد منهما فلا محالة أن فيه ضميرًا من حيث كان مما يوصف به، كما يوصف باسم الفاعل، فحينئذ ثلجت النفس بقوله، وبدا مكنون غرضه، وهذا مما يدلك على قوة مأخذه، وعلو طريقته، نعم، وعلى كثرة التحريف عليه، ونَسَب ما لا يُضْبَطُ عنه إليه، وإن كثيرًا مما علق عنه، واستكثر على طول المدة منه، إنما كان يصافح ظاهر كلامه، ويعزو إليه ما ليس من اعتقاده، ويرى أنه قد حَظِيَ بمطاولته، وملأ صحائفه من مخزون لطائفه، وهذا شيءٌ عرض، فكما جاز أن يكون (اليوم)، و(على) صفتين لـ(جزع) ، فكذلك يجوز– أيضًا– أن يكونا خبرين عنه عائدًا منهما ضمير الخبر المستقل إليه على ما تقدم في حال الصفة آنفًا»[1].

وليس هذا مقام حصر فوائد هذا النص، غير أن الذي لا ينبغي إغفاله هنا ما ذكره من أن أبا علي – في هذه المسألة – قد كثر التحريف عليه، ونَسَب ما لا يُضْبَطُ عنه إليه.

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١٣٣ – ١٣٤.

ويشهد لذلك أن ما نقله أبو حيان عن أبي علي مخالفٌ لما نص عليه ابن جني من مذهب الشيخ، ولا شك أن ابن جني أدرى الناس بمذهب شيخه، فهو الآخذ عنه، والملازم له، مضافًا إلى ذلك، أو قبل ذلك أن ما ذكره ابن جني من مذهب الشيخ موافقٌ لما ورد على لسان الشيخ في كتبه.

وأما نقل أبي حيان فمعتمدٌ على الرواية عن غيره؛ ولذا قال «نُقِلَ لنا عن أبي علي الفارسي أنه ليس له إلا ضميرٌ واحدٌ تحمله الخبر الثاني»[1].

الثاني : أن ما ذكره أبو حيان من الأثر مبنيٌّ على تجويز الفارسي أن يكون في نحو : (هذا حلوٌ حامضٌ) ضميرٌ واحدٌ تحمله الخبر الثاني، وقد تقدم من كلامه أن الضمير يعود من معنى الكلام على المبتدأ .

ولئن سُلِّمَ بأن هذا مذهب الفارسي فإن الأثر يظهر على مذهب الجمهور بجواز تنازع السببي المرفوع، لا على مذهب من منع ذلك، كابن خروف، وابن مالك، وناظر الجيش.

الثالث : أن الذي يرتضيه الباحث ما ذهب إليه الفارسي، وابن جني من أن الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام؛ وذلك لسلامته من الاعتراض الوارد على غيره، وقد تقدم بيان ذلك بما لا حاجة لتكراره .

(١) التذييل والتكميل : ٤/٩٠ .

٢- اللام الفارقــة

إذا خُفِّفَت (إنَّ) المكسورة المشددة، جاز فيها عند البصريين وجهان:

أحدهما : الإعمال؛ استصحابًا، وهو قليلٌ ثابتٌ عن العرب[١] بنقل سيبويه، قال: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ»[٢].

والآخر: الإهمال، وهو القياس؛ لزوال اختصاصها بالجملة الابتدائية، وإذا أُهْمِلَتْ لزمت اللام في خبرها؛ فارقة بين (إن) المؤكدة، والنافية؛ لالتباسها حينئذ بها، فتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ؛ لأنك لو قلت: إنْ زيدٌ قائمٌ، وأنت تريد الإيجاب لَتَوَهَّمَ السامع أنك تريد: ما زيدٌ قائمٌ، فَأَدْخَلت اللام؛ ليعلم أنك تريد الإيجاب، لا النفي[٣]. قال المرادي: «فإذا قلت: إنْ زيدٌ لقائمٌ، فـ(إن) مخففة من الثقيلة، واللام بعدها فارقةٌ، هذا مذهب البصريين»[٤].

واختلفوا في هذه اللام الفارقة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه ، والأخفشين- الأوسط سعيد بن مسعدة، والأصغر علي بن سليمان- وأكثر نحاة بغداد، وابن عصفور، وابن مالك: أنها لام الابتداء[٥]. قال أبو حيان: «ومذهب سيبويه، والأخفشين أبوي الحسن، وأكثر نحاة بغداد أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لزمت؛ للفرق بين التي هي لتأكيد

---

(١) ينظر: سر الصناعة: ٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٠٣/١، وشرح الأشموني: ٣١٦/١.

(٢) الكتاب : ١٤٠/٢.

(٣) ينظر: حروف المعاني: ٤٣، والأزهية: ٤٨-٤٩ ، وشرح الجمل: ٤٣٨/١.

(٤) الجنى الداني : ١٣٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٣٣/٤، واللامات: ١٥٧، والأزهية: ٤٧، وشرح الجمل: ٤٣٨/١، وشرح التسهيل: ٣٦/٢، وتخليص الشواهد: ٣٧٨، والمساعد: ٣٦٧/١.

النسبة، وبين (إنْ) النافية، وهو اختيار أبي الحسن بن الأخضر[١] من أئمة بلادنا، وابن عصفور، وابن مالك»[٢].

وقد استدلوا بأن هذه اللام لا تدخل – في الفصيح – إلا على المبتدأ والخبر، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو خبر (كان) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [٣]، وخبر (كاد) في قوله: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[٤]، والمفعول الثاني في قوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[٥] فـ(إنْ) في هذه المواضع مخففة من الثقيلة بإجماع البصريين[٦].

المذهب الثاني : مذهب الفارسي: أنها لام أخرى اجتُلِبَتْ؛ للفرق[٧]. قال أبوحيان: أبوحيان: «وهو اختيار عبد الله بن أبي العافية، والأستاذ أبي علي، وأبي الحسين ابن أبي الربيع[٨]»[٩].

---

(١) ينظر رأي ابن الأخضر في الجنى الداني: ٢٢٦، وموصل النبيل: ٣٥٥/١.

(٢) الارتشاف : ١٢٧٢/٣.

(٣) من الآية : ٣ من سورة يوسف .

(٤) من الآية : ٧٣ من سورة الإسراء .

(٥) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٦) ينظر: حروف المعاني ٤٣ والأزهية ٤٨– ٤٩ وابن الشجري ١٤٧/٣وشرح الجمل٤٣٨/١.

(٧) ينظر المسائل البغداديات ٢٠٥ – ١٠٦، والمسائل المنثورة : ٧٤–٧٥، والتعليقة : ١٩/١. ١٩/١.

(٨) ينظر: المحتسب: ٣٦٦/١، والبسيط: ٧٨٦/٢،٧٨٠: ٧٨٨ والجنى الداني : ٢٢٥ – ٢٢٦. ٢٢٦.

(٩) الارتشاف : ١٢٧٢/٣.

وحجتهم من وجهين :

١- دخول هذه اللام على ما ليس مبتدأ، ولا خبرًا في الأصل، ولا راجعًا إلى الخبر، كالفاعل في نحو: «إِن يَرِثُكَ لَنَفْسُكَ»، والمفعول به في قوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[١]

ولام الابتداء لا تدخل على شيء من ذلك.

٢- إعمال ما قبل هذه اللام فيما بعدها، ألا ترى أن (وجد) نصب (فاسقين) في الآية السالفة، ولام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فلا يجوز أن تقول: إنك قتلت لمسلمًا[٢].

وأجيب بأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة، فـ(إِن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا) بمنزلة (إنَّ قَتْلَكَ لمسلمٌ) ، وبأن ذلك كله إنما جاز تبعًا ومسامحة على خلاف الأصل؛ لضرورة الفرق، فإنها تبيح أكثر من ذلك[٣].

المذهب الثالث : مذهب بعض النحويين : التفضيل ، وهو: إن دخلت على الجملة الاسمية كانت لام الابتداء ، ولزمت للفرق ، وإن دخلت على الفعلية كانت غيرَها فارقة[٤].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لـ(عاتكة بنت زيد العدوية، امرأة الزبير بن العوام رضي الله عنهما) في شرح التسهيل: ٣٦/٢، والتصريح: ٣٢٨/١، وبلا نسبة في : اللامات : ١١٦، وسر الصناعة: ١٩٩/٢، والمفصل : ٣٩٥، والإنصاف : ٥٢٦، وتعليق الفرائد : ٦٣/٤.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد : ١٣٦٣/٣ ، وتعليق الفرائد : ٦٢/٤ .

(٣) ينظر : الغرة لابن الدهان : ٩٥/٢، وتمهيد القواعد : ١٣٦٤/٣، وموصل النبيل: ٣٥٥/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل : ١٤٠/٥ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٣٥٤ ، والهمع : ٥١٢/١

أثر الخلاف :

يظهر أثر هذا الخلاف إذا تقدم على اللام فعلٌ من أفعال القلوب، نحو: (علم) في قول النبي – ﷺ –: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كنتَ لَمؤمنًا»[1] فمن جعلها لامَ الابتداء أوجب كسر همزة (إنَّ)؛ لأن لام الابتداء تعلِّق[2] فعل العِلْم عن العمل، ومن جعلها لامًا أخرى اجتُلِبَتْ؛ للفرق أوجب فتح الهمزة؛ لطلب العامل، ولا مُعَلِّق؛ لأن اللام الفارقة ليست من المُعَلِّقَات[3].

قال أبو حيان: «وثمرة الخلاف بين القولين أنها إن كانت لام الابتداء وجب كسر همزة (إن) في مثل : (قد علمنا إنْ كنتَ لَمؤمنًا) وإن كانت غيرها جاءت ؛ للفرق وجب فتح همزة (إن)»[4].

وهذا الذي ذكره أبو حيان قد سبقه إليه بعض النحويين، كابن الدهان[5]، وتبعه فيه أكثر المتأخرين، كالمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، وناظر الجيش،

---

(١) جزء من حديث أخرجه مالك (في الموطأ : ٢٣٥/١ . باب صلاة خسوف الشمس) والبخاري (في الجامع الصحيح : ٤٨/١ . كتاب الوضوء . باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل) ، وفي رواية : (لموقنًا).

(٢) التعليق: إبطال العمل لفظًا لا محلاً؛ لكون المعمول تالي استفهام أو متضمنًا معناه أو مضافًا إلى مضمنه أو تالي لام الابتداء أو القسم أو (ما) أو (إن) النافيتين أولاً. ينظر : شرح التسهيل : ٨٨/٢.

(٣) ينظر : التصريح : ١/ ٣٢٩ ، والهمع : ٥١١/١-٥١٢ ، والصبان : ٤٢٥/١ .

(٤) الارتشاف : ١٢٧٢/٣.

(٥) ينظر : الغرة : ٩٦/٢ .

والدماميني، والسيوطي[1]. قال ابن عقيل: «وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية، وابن الأخضر، وهي قوله – ﷺ –: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كنتَ لَمؤمنًا» فمن جعلها لامَ الابتداء أوجب كسر (إِنَّ)؛ ومن جعلها لامًا أخرى اجتُلِبَتْ ؛ للفرق فتح (أن) وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي: هي لامٌ غير لام الابتداء، اجتُلِبَتْ ؛ للفرق، وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء ، أُدْخِلَتْ ؛ للفرق ، وبه قال ابن الأخضر»[2].

وقال الدماميني : «ويظهر أثر الخلاف في مثل : (قد علمنا إِنْ كنتَ لَمؤمنًا) فعلى قول سيبويه، والجماعة – إنها لام الابتداء – تُعَلِّق العامل عن العمل، فتكسر (إن)، وعلى قول أبي علي الفارسي – إنها لام لمجرد الفرق – لا تُعَلِّق، فتفتح (إن)»[3].

(١) شرح التسهيل للمرادي : ٣٥٤ ، والمغني: ٣٠٦–٣٠٧، وتمهيد القواعد : ١٣٦٩/٣، وتعليق الفرائد : ٦٢/٤–٦٣ ، والهمع : ٥١٢/١.

(٢) ينظر : شرح الألفية : ٣٨٠/١ – ٣٨١.

(٣) تعليق الفرائد : ٦٣/٤ .

تعقيب :

نتج مما سلف أمران :

الأول : أن الذي يرتضيه الباحث ما ذهب إليه سيبويه، والجمهور من أن اللام الفارقة هي لام الابتداء. وأما ما ذهب إليه الفارسي ومن وافقه من أنها لام أخرى، اجتُلِبَتْ للفرق، فقد تقدم الجواب عنه بما أغنى عن إعادته وتكراره.

الثاني : أن ما ذُكِرَ من الأثر مبنيٌّ على أن اللام في نحو: (إن زيدٌ لقائمٌ)؛ للفرق بين (إن) المؤكدة، والنافية، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بمعنى (إلا)، وأن (إنْ) هذه نافية، والتقدير: ما زيدٌ إلا قائمٌ(١).

وقد رد النحويون قول الكوفيين؛ لأن السماع يشهد للبصريين. قال ابن الشجري: «قول ضعيف بعيدٌ»(٢)، وقال أبو حيان: «والسماع يشهد لمذهب البصريين في تخفيفها ، وإعمالها»(٣).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨/٢ : ٣٠، ٣٧٦ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٩٣/٣ ، ٤٤٧، والجنى الداني: ١٣٣، والمغني: ٣٠٦.

(٢) أمالي ابن الشجري : ١٤٧/٣.

(٣) الارتشاف : ١٢٧١/٣.

٣- تقديم الجواب على الشرط

حق الجواب أن يتأخر عن الشرط ؛ لأن جملة الشرط لها صدر الكلام، فتأتي بها أولاً، ثم تأتي بالجواب، فتقول: إن تكرمني أكرمك .

وقد اختلفوا في تقديم الجواب على الشرط، ولهم في ذلك أربعة مذاهب:

المذهب الأول :

مذهب جمهور البصريين: منع تقديم الجواب على الشرط ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم عليها الجواب، ولالتزام العرب حينئذ كون فعل الشرط ماضيًا، كما يلتزم ذلك حيث يُحْذَف الجواب ، ولأنه لا يصلح جعله جوابًا: إما لكونه مضارعًا مرفوعًا لزومًا، نحو: أقومُ إن قمت، وإما لكونه جملة اسمية غير مقرونة بالفاء، نحو: أنت ظالمٌ إنْ فعلت، أي: فأنت ظالمٌ، وإما لكونه جملة فعلية منفية بـ(لم) مقرونة بالفاء، نحو قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لاَ غُسٍّ وَلاَ بِمُغَمَّرِ[(١)].

وعلى هذا تكون الفاء في قوله: "(فلم أرقه)"معلقة بما قبلها، أو زائدة، وأيهما كان فكأنه قال: لم أرقه إن ينج منها، والمعلوم أن (لم أفعل) "تفي لـ(فعلت)، و(فعلت) تنوب مناب جواب الشرط المحذوف، وتكون دليلًا عليه[(٢)].

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لـ(زهير بن مسعود) في اللسان (غ س س): ١٥٤/٦ ، وبلا نسبة في الخصائص : ٣٩٠/٢ ، والجمهرة (غ س س): ١٣٣/١، والإنصاف: ٥١٣/٢ ، وشرح التسهيل: ٨٦/٤، والمقاصد الشافية : ١٢١/٦، والتصريح: ٤١١/٢.

اللغة : (الغُسُّ): الضعيف اللئيم من الرجال ، و(المُغَمَّر): الذي لم يُجَرِّب الأمور ، والناس يستجهلونه. ، وقيل : هو الذي لا غَنَاء عنده ، ولا رأي . اللسان (غ س س): ١٥٤/٦.

(٢) ينظر: الكتاب : ٧٩/٣، والمقتضب : ٦٧/٢، ٦٨ ، وموصل النبيل : ١٥٨٣/٢.

المذهب الثاني :

مذهب الكوفيين، وأبي زيد الأنصاري، وأبي العباس المبرد: جواز تقديم الجواب على الشرط، فلا حذف، والمتقدم هو الجواب. قال الشاطبي: «وخالف في هذا الكوفيون، والمبرد، وأبو زيد الأنصاري، فجعلوا الجواب جائز التقدم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقه»(١).

واحتج هؤلاء بمجيء الجواب قبل الشرط مقرونًا بالفاء في نحو ما تقدم من البيت، والتقدير: إن ينج منها فلم أرقه، فقدم الجواب على الشرط(٢).

المذهب الثالث :

مذهب المازني: جواز تقديم الجواب إن كان مضارعًا. قال السيوطي: «يجوز تقديم الجواب إن كان مضارعًا، ويمتنع إن كان ماضيًا، وعليه المازني»(٣).

المذهب الرابع :

مذهب بعض البصريين: جواز تقديم الجواب إن كان فعل الشرط ماضيًا، نحو: قمت إن قمت(٤). قال أبو حيان: «ومذهب بعض البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضيًا ، أو كانا معًا ماضيين»(٥).

ووجه جواز التقديم في ذلك عندهم أنه لما لم يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمه؛ لأنه مقدمًا كحاله مؤخرًا، فكان كأنما لم يعمل فيه شيءٌ، بخلاف المضارع فإنه متأثرٌ بها، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار(١).

---

(١) المقاصد الشافية : ١٢١/٦.

(٢) ينظر: الإنصاف : ٥١٣/٢، واعتراض الشرط على الشرط: ٤٣، وشرح الشذور: ٤٥٢.

(٣) الهمع : ٥٦٠/٢.

(٤) لم أقف على من قال بذلك من البصريين. ينظر: الارتشاف: ١٨٧٩/٤، والهمع: ٥٦٠/٢.

(٥) الارتشاف : ١٨٧٩/٤.

أثر الخلاف :

نص أبو حيان على أن أثر الخلاف يظهر إذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى، نحو: أكرمك إن أكرمتني، فالمتقدم (أكرمك) هو الجواب حقيقةً عند من أجاز التقديم، وهو دليل الجواب ، والجواب محذوفٌ عند من منع التقديم. قال في الارتشاف: «وثمرة الخلاف تظهر في صور من التركيب.، وإذا فرعنا على مذهب جمهور البصريين، فإن تقدم ما يشبه الجواب كان دليلاً على حذف الجواب»(٢).

وقال في التذكرة: «أن تقول: (أكلمك إن كلمتني)، فـ (أكلمك) في موضع الجواب على قول بعض النحويين، والقول الآخر: أن الجواب محذوفٌ، كأنك قلت: إن كلمتني أكلمك، ثم حذفت(أكلم)؛ لما في الكلام من الدلالة عليه»(٣).

وما ذكره أبو حيان في هذا الأثر مأخوذ من نحو قول ابن جني: «فأما قولك: (أقوم إن قمت) فإن قولك: (أقوم) ليس جوابًا للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي: (إن قمت قمت)، ودلت (أقوم) على (قمت). ومثله: (أنت ظالم إن فعلت)، أي : إن فعلت ظلمت ، فحذفت (ظلمت) ودل قولك : (أنت ظالم) عليه»(٤).

---

(١) ينظر : الهمع : ٢/٥٦٠ .

(٢) الارتشاف : ٤/١٨٧٩.

(٣) تذكرة النحاة : ٥٨٨ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٢/٣٨٩ ، ٣٩٠.

تعقيب :

ظهر من الدراسة أن الراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين من منع تقديم الجواب على الشرط، وهو اختيار السيرافي، والفارسي، وابن جني، وابن الشجري، والأنباري، وابن مالك، والرضي، والشيخ خالد، والبغدادي(١).

وإنما ترجح هذا المذهب لما تقدم من الأدلة، ولأنه لو جاز تقديمه للزم جزمه، وللزم الفاء في نحو: أنت مكرمٌ إن أكرمتني(٢).

قال ابن جني: «ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطًا كان، أو قسمًا، أو غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقُمْ إن تَقُمْ»(٣).

---

(١) ينظر: شرح السيرافي: ٢٦٩/٣، والتعليقة: ١٧٧/١، وكتاب الشعر: ٦٥، والخصائص: ٢٨٤/١، وابن الشجري: ١١٩/٢، والإنصاف: ٥١٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٦١٠/٣، ١٦١١، وشرح الرضي: ٩٨/٤، وموصل النبيل: ١٥٨٣/٢، والخزانة: ٧١/٩.

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٩٨/٤.

(٣) ينظر : الخصائص : ٣٨٩/٢ ، ٣٩٠.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، ورحمة الله للعالمين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ،،،

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

١- أن الذي انتهت إليه بعض الدراسات الحديثة من ذِكْر أقسام الخلاف، وما ينبني على كل قسم مأخوذٌ من تقسيم أبي حيان الخلافَ بين النحويين إلى خلاف يُجْدِي وخلاف لا يُجْدِي كبير فائدة.

ولا أعلم أحدًا من النحويين سبق أبا حيان إلى هذا التقسيم، وهو من جملة ما وعد به في مقدمة (الارتشاف)، ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ في (التذييل والتكميل).

٢- أن الخلاف الذي لا ينبني عليه حكمٌ لفظيٌّ، أو معنى كلاميٌّ لا يخلو من فائدة من جهة ما يلزم من بيان مقاصد الكلام، وتنقيح وجه الحكمة في الصناعة النحوية، لا من جهة أن تنبني عليه فائدةٌ كلاميةٌ؛ لأنه لا يؤدّى إلى الوقوف على كيفيّة التكلم ؛ ولذا كان ما سلف من قول أبي حيان- في الخلاف في ناصب المستثنى بـ (إلا)- : «ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة»، وقوله - في الخلاف في أصل الإعراب -: «وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة» في غاية الدقة والإحكام ، وقد تبعه فيه الشاطبي، وينبغي أن يُحْمَل عليه ما ورد على لسان النحويين من نحو قولهم: «وهذا الخلاف لا يُجْدِي فائدة»، وقولهم: «وهذا الخلاف لفظي»، وقولهم : «وهذا الخلاف مما لا طائل فيه».

وأما ما ذهب إليه بعض الباحثين من حمل عبارات النحويين على ظاهرها وعَدّ هذا الخلاف وما جرى مجراه من شوائب النحو، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع شكوى المتعلمين من صعوبته فالذي يظهر لي أنه لم يقف على كلام أبي حيان في هذا الباب ، ودعواه مردودة من ثلاثة أوجه سبق بيانها في موضعها من هذا البحث بما أغنى عن إعادتها.

٣- أن ما ذكره أبو حيان في (الارتشاف) من أثر الخلاف بين النحويين منه ما هو مسلوخٌ منتزعٌ من كلام السابقين ، ومنه ما لم أره لغيره ، وقد راعيت التنبيه على ذلك عند دراسة كل أثر منها.

٤- أن هذه الآثار تعكس ما انطوت عليه شخصية أبي حيان من استقطاب اهتمام المتعلم ، وشد شوارد ذهنه إليه بطريقة عرضه لمسائل النحو الخلافية، وإيراده ثمرة الخلاف بين النحويين فيها، وغير ذلك مما يجعل المتعلم تواقًا لاستكشاف أسرار هذا العلم التي لا تتأتى إلا بعد إعمال الفكر وكَدّ القريحة.

٥- أن أثر الخلاف عند أبي حيان إنما يظهر في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، أو في الإتباع، أو في التقديم والتأخير، وقد راعيت تقسيم البحث بناءً على ذلك.

٦- أن أثر الخلاف في رفع الوصف الواقع مبتدأ الضمير المنفصل لا يظهر في غير التثنية والجمع؛ للزوم إفراد الوصف للضمير المفرد بعده، وامتناع تثنيته، أو جمعه، فلا يقال: (أقائمان أنت؟) ولا (أقائمون أنت؟)؛ إذ لا يجوز الإخبار عن المثنى، أو الجمع بالمفرد.

وأما في التثنية والجمع فيظهر الأثر في وجوب المطابقة بين الوصف والضمير، عند الكوفيين، وجوازها عند البصريين، فإذا قلت: (أقائمان الزيدان؟)، و(أقائمون أنتم؟) فهو جائزٌ بإجماع، وإذا قلت: (أقائمٌ أنتما؟)، و(أقائمٌ أنتم؟) فهو جائزٌ عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين.

٧- أن أثر الخلاف في الحكم بالخبر في العطف بـ (لا) إنما يظهر عند اختلاف المتعاطفين في التذكير والتأنيث، فتقول على مذهب ابن عصفور: زيدٌ لا هندٌ قامت، وهند لا زيدٌ قام، بالإخبار عن المعطوف؛ ولذا وجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل في المثال الأول ؛ لأن الضمير يعود على مؤنث ، وهو (هند).

وأما على مذهب أبي حيان فتقول: زيدٌ لا هندٌ قام؛ وهندٌ لا زيدٌ قامت، بالإخبار عن المعطوف عليه؛ ولذا وجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل في المثال الثاني؛ لأن الضمير يعود على مؤنث ، وهو (هند).

٨- أن أثر الخلاف الذي ذكروه في توسط خبر (عسى) المقرون بـ(أن) مفتقرٌ إلى سماع من العرب في جواز توسيط الخبر. ولا يظهر ذلك إلا بأن يُسْمَع مثل: (عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا إخوتك، وعسى أن يقمن نسوتك، وعسى أن تطلع الشمس) بالتأنيث فقط .

٩- أن ما ذكره أبو حيان من أثر فيما مر من مسائل البحث مبنيٌّ على وجود الخلاف بين النحويين فيها، فلولا الخلاف ما ذكر الأثر.

ومن ذلك أن الأثر الذي أورده في (تقديم الفاعل على عامله باقيًا على فاعليته) مبني على ما ترجح عنده من وقوع الخلاف بين النحويين في ذلك، وقد نقل الزجاجي أنه لا خلاف في المسألة، وأن النحويين مُجمعون على أن الفاعل إذا تقدم على عامله لم يرتفع به، وعلى هذا النقل لا يظهر ما ذكره أبوحيان من أثر.

ومن ذلك – أيضًا – أن ما ذكره أبو حيان من أثر الخلاف في الضمير في الخبر المتعدد لفظًا لا معنى مبنيٌّ على تجويز الفارسي أن يكون في نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ) ضميرٌ واحدٌ تحمله الخبر الثاني، وقد تقدم من كلامه أن الضمير يعود من معنى الكلام على المبتدأ.

١٠- أن أن أبا حيان لم يعتدَّ في (الارتشاف) بما أورده في (التذييل والتكميل) على لسان ابن العلج من منع سماع العطف على موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المجرد الصالح للعمل، ونص على أن أثر الحلاف بين سيبويه والأخفش يظهر فيما سُمِعَ من العطف.

١١- أنه يلزم على ما ذكره أبو حيان من أثر الخلاف في مجيء (حتى) بمعنى الفاء نصبُ المضارع بـ(أن) مضمرة بعد (حتى) الابتدائية عند الجمهور، وقد نصوا على أن هذا إنما يكون بعد (حتى) الجارة؛ فتكون (أن) والفعل في تأويل مصدر في موضع جر بـ(حتى). وأما (حتى) الابتدائية فهي التي تقع بعدها الجمل مبتدأ بها، ويكون مضمونها غاية لما قبلها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس المصادر والمراجع

١ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٣ـ الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي . تحقيق: عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق : ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .

٤ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري. دار الأرقم بن أبي الأرقم . الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥ـ الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة. لبنان. بيروت. الطبعة الرابعة: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦ـ اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: عبد الفتاح الحموز. دار عمار. الأردن .الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٧ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ.

٨ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني . تحقيق: سمير جابر. دار الفكر. بيروت .

٩ـ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي . قرأه وعلق عليه الدكتور:

محمود سليمان ياقوت. كلية الآداب. جامعة طنطا. دار المعرفة الجامعية. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي . تحقيق الأستاذ: مصطفى السقا، والدكتور: حامد عبد المجيد . دار الكتب المصرية بالقاهرة : ١٩٩٦م .

١١- ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك. دار التعاون. مكة المكرمة.

١٢- أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب المصري. دراسة وتحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار. الأردن، دار الجيل. بيروت: ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م.

١٣- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن الشجري. تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. مطبعة المدني. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٤- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد. دراسة وتحقيق الدكتور: زهير عبدالمحسن سلطان .مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري. تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٧- الإيضاح لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان. عالم

الكتب. بيروت. الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٨- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي. تحقيق الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي. مطبعة العاني. بغداد: ١٩٨٢م..

٢٠- البحث اللغوي عند العرب للدكتور: أحمد مختار عبد الحميد عمر. عالم الكتب. الطبعة الثامنة :٢٠٠٣م.

٢١- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي. تحقيق : صدقي محمد جميل . دار الفكر. بيروت: ١٤٢٠هـ.

٢٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي . بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ /١٩٨٦م.

٢٣- تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٤- التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين. جامعة أم القرى بالسعودية. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٥- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي . عيسى البابي الحلبي.

٢٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي. كلية التربية. بغداد. دار الكتاب

العربي. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٧- التذكرة الحمدونية لأبي المعالي محمد بن الحسن بن حمدون البغدادي (المتوفى سنة (٥٦٢هـ). دار صادر. بيروت .الطبعة الأولى : ١٤١٧هـ.

٢٨- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الأستاذ الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.

٣١- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسيّ . تحقيق الدكتور: عوض بن حمد القوزي . مطبعة الأمانة . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

٣٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني. تحقيق الدكتور: محمد بن عبد الرحمن المفدى.. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٣- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت. الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٣٤- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز. دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور: فايز زكي محمد دياب . دار السلام . مصر .الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ /. ٢٠٠٧م.

٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٦- التوطئة لأبي علي الشلوبين . تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع . مطابع سجل العرب: ١٤٠١هـ /١٩٨١م.

٣٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم. وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري لأبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار طوق النجاة الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٨- جمهرة اللغة لابن دريد . تحقيق: رمزي منير بعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.

٣٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ/ . ١٩٩٢م.

٤٠- حاشية الأمير على شرح الشذور للشيخ: محمد الأمير. مطبعة الحلبي بالقاهرة .

٤١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية للشيخ: محمد الدمياطي المصري . مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م.

٤٢- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للشيخ: محمد عرفة الدسوقي. مكتبة المشهد الحسيني. القاهرة.

٤٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان

الصبان. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤٤. الحجة للقراء لأبي علي الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي . دار المأمون للتراث. دمشق. بيروت. الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٤٥. حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت .الطبعة الأولى :١٩٨٤م.

٤٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق الشيخ: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤٧. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني . الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الرابعة.

٤٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. .تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط . دار القلم، دمشق.

٤٩. ديوان أشعار الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي. مطبعة التوفيق. مصر: ١٣٢٢هـ.

٥٠. ديوان أمية بن أبي الصلت. جمعه وحققه وشرحه الدكتور: سجيع جميل الجبيلي. دار صادر بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.

٥١. ديوان جرير . جمعه وشرحه : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي. مطبعة الصاوي. القاهرة.

٥٢. ديوان كثير عزة . جمعه وشرحه الدكتور: إحسان عباس .دار الثقافة.

بيروت. لبنان: ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٥٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي. تحقيق: علي عبدالباري عطية. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ .

٥٤- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن .مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى:١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٥٥- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولي:١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك . تحقيق: محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٥٧- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح أحمد يوسف. دار المأمون للتراث دمشق. الطبعة الأولى: ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٠م.

٥٨- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث . القاهرة، دار مصر للطباعة. الطبعة العشرون: ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.

٥٩- شرح ألفية ابن مالك لأبي زيد المكودي المتوفى سنة: (٨٠٧ هـ). تحقيق الدكتور: عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية. بيروت : ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد الأُشْمُوني . دار الكتب العلمية . بيروت. لبنان .الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦١- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى :١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

٦٢- شرح التسهيل للمرادي. القسم النحوي. تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي أحمد عبيد. مكتبة الإيمان. المنصورة. الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦٣- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور: علي محمد فاخر، وآخرون. دار السلام. مصر. الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٦٤- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور. تحقيق الدكتور: صاحب أبوجناح.

٦٥- شرح ديوان الحماسة لأبي زكريا التبريزي. دار القلم .بيروت .

٦٦- شرح ديوان الحماسة لأبي على المرزوقي. تحقيق: غريد الشيخ. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأول:، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦٧- شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري. تحقيق وتعليق الدكتور: علي المفضل حمودان. دار الفكر المعاصر. بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري. تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع. سوريا.

٦٩- شرح شواهد المغني للسيوطي . تحقيق الشيخ محمد الشنقيطي. .لجنة

التراث العربي : ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٧٠- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري . تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة. الطبعة الحادية عشرة: ١٣٨٣هـ.

٧١- شرح الكافية للرضي. تحقيق الدكتور: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قان يونس . الطبعة الثانية : ١٩٩٦م.

٧٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٧٣- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م.

٧٤- شرح المفصل لابن يعيش . قدم له الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٧٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين . تحقيق الدكتور: تركي العتيبي. مكتبة الراشد للنشر والتوزيع. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧٦- شرح شواهد سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه. مطبعة بولاق : ١٣١٦هـ .

٧٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. تحقيق الدكتور: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية. بيروت. الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ.

٧٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق الدكتور: طه محسن. مكتبة ابن تيمية. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٧٩- علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١هـ). تحقيق الدكتور: محمد جاسم محمد درويش. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

٨٠- غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم محمود بن حمزة الكرماني. دار القبلة للثقافة الإسلامية . جدة، مؤسسة علوم القرآن . بيروت.

٨١- الغرة في شرح اللمع (من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب العطف) لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان . تحقيق الدكتور: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم. دار التدمرية. الرياض . السعودية. الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٨٢- الكامل في اللغة والأدب للمبرد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٨٣- الكتاب لسيبويه. تحقيق الشيخ: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.

٨٤- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي. تحقيق الدكتور: محمود الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٥- كتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داود السجستاني. تحقيق: محمد بن عبده.الفاروق الحديثة.القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.

٨٧- اللامات لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: مازن المبارك. دار الفكر. دمشق. الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٨٨- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري. تحقيق الدكتور: عبدالإله النبهان. دار الفكر. دمشق.الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٨٩- لسان العرب للعلامة: محمد بن مكرم بن منظور. دار صادر . بيروت.

٩٠- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٩١- اللمع في العربية لابن جني . تحقيق الدكتور: حسين محمد شرف. عالم الكتب. الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٩٢- مجالس العلماء للزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون .. مكتبة الخانجي . القاهرة. دار الرفاعي. الرياض. الطبعة الثانية : ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩٣- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة. بيروت.

٩٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٩٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية.تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٩٦- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. مكتبة المتنبي. القاهرة.

٩٧- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم.دمشق.دارالمنارة.بيروت.الطبعة الأولى:١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٨- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور: علي جابر المنصوري. عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩٩- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. مطبعة العاني . بغداد ١٩٨٣م .

١٠٠- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور: :شريف عبد الكريم النجار. دار عمار. عمان. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

١٠١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات. دار الفكر . دمشق: ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠٢- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١٠٣- معاني القرآن للأخفش. تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .

١٠٤- معاني القرآن للفراء. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. دار المصرية للتأليف والترجمة. الطبعة الأولى.

١٠٥- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي.عالم الكتب.بيروت.الطبعة الأولى:١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

١٠٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دار الفكر. دمشق. الطبعة السادسة: ١٩٨٥م.

١٠٧- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تحقيق الدكتور: علي أبو ملحم. مكتبة الهلال. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.

١٠٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي. تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م.

١٠٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني. تحقيق الأساتذة علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١١٠- المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر. العراق: ١٩٨٢م.

١١١- المقتضب للمبرد. تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. بيروت.

١١٢- المقرب لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١١٣- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري. رسالة دكتوراه تحقيق ودراسة: ثريا عبد السميع إسماعيل. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

١١٤. الموطأ للإمام مالك بن أنس..صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

١١٥. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدائي. تحقيق الدكتور: مصطفى الصادق العربي . مطابع الثورة . بنغازي .

١١٦. نتائج الفكر في النحو للسهيلي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

١١٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية . مصر.